

مفهوم
السياسة
الخارجية
الأمريكية

هنري ١٠ كيسنجر



كتاب الساعة

إعداد: د. حسين شريف



اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد الصيوني

الإسكندرية



كتاب الساعة

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

هنري ١٠- كيسنجر

إعداد: د. حسين شريف
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

● السياسة الخارجية

● ضرورة الاختيار

● المشاركة المتعبد



هنرى كيسنجر

نبذة عن هنرى كيسنجر

١ - ينتمى لأسرة يهودية المانية من الطبقة المتوسطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر الى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده الى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور ، غير أن متاعبهم ازدادت فهاجرت الأسرة كلها الى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ •

وفى مدينة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرسة ثانوية • وفى عام

١٩٤٣ دخل هنري كيسنجر الجيش الأمريكى حيث
قضى مدة التجنيد وعمل فى تدريس التاريخ الالماني
فى إحدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية ،
وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام .

فى عام ١٩٤٦ حول الى موظف مدنى تابع للقوات
المسلحة بمرتب ١٠ آلاف دولار سنوياً وحصل على رتبة
كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية
للدراصة فى هارفارد حيث حصل على الليسانس فى
نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال
دراسته متفوقاً كما كان بشرف وينظم مجموعة
عرفت باسم « ندوة هارفارد للشئون الدولية » وكانت
المخابرات الأمريكية تسهم فى تمويل نشاطها .

بدأ اهتمامه بالدراسات الاستراتيجية بعد عام
١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه

Nuclear weapons and Foreign Policy « السلاح
النووى والسياسة الخارجية » - ودخل فى مجموعة
الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالادارة .

وأصبح كيسنجر مستشاراً لمدير مكتب
الاستراتيجية السيكلوجية الذى كان يتبع مجلس
الأمن القومى . وقد استخدمه «نيلسون روكفلر» فى
عام ١٩٥٦ كمدير لمكتب الدراسات الخاصة التابعة
لروكفلر .

٢ - كان كيسنجر مستشاراً لكل من حكومة
ايزنهاور وكيندى وجونسون ، غير أنه لم يتول أى
منصب ادارى فى أى من هذه الادارات . وقد امتدح
الجميع تعيينه من قبل نيكسون كمستشار للأمن
القومى ، ووصف السناتور «جاكوب جافيتش» هذا
التعيين « بأنه يمكن القول بأنه أبرز شئ عمله نيكسون

لأن مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى ستترك فيه حكومة نيكسون طابعها الواضح ، *

٣ - يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو « البراجماتيقية » المتناهية وهما الطريقتان اللذان كانت تندفع اليهما السياسة الخارجية الأمريكية فى الماضى *

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغي أن يتحقق عن طريق الوعد والتوجيه كما انه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدرج مع وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة .

٤ - ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط النتائج المرجوة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب عليها ، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكنة أن تترتب عليها مثل معارضة بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة دون مشاورة أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما .

٥ - ولدى كيسنجر فى عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة على الأقل يوميا فضلا على حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية

فى يد الخارجية ووزارة الدفاع • وقد أعرب السناتور « فولبرايت » عن مخاوفه من أن يتجه مجلس الأمن القومى « نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتي كانت تعالجها هيئات حكومية تتقيد بمسئوليتها أمام الكونجرس » .

وقد اضطر نيكسون ازاء ما عبر عنه البعض من مخاوف الى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية روجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية وأن وزارة الخارجية هى المنفذ الأول للسياسة الخارجية •

٦ - على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى «إسداء النصح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارة الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديلة حتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته •

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى فى صورة لجان فرعية تعرض بحوثها على مكتب يرأسه وبعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برئاسة وكيل الخارجية « البيوت ريتشارد سون » بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة •

ويرى كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومى - جهاز لتنسيق التخطيط •

٧ - وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اصطباغها بوجهة نظره الشخصية ، الا أنه أثار مخاوف المسؤولين من

الدرجة الثانية فى الخارجية وخشيتهم من أن يطفى
كيسنجر ومساعديه على عملهم حتى اختير وزيراً
للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون
الأمن القومى .

٨ - وفى مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلاً فقد
سارع كيسنجر ومساعدوه بأعداد دراسة وتوضيح
سبعة حلول بديلة يمكن أجالها فى ثلاث سبل أساسية .
أما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئاً أو أن تضغط على
الاطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم بإجراءات بسيطة
لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث
فى المجلس . وترتب على هذا القرار أن استجابت
أمريكا للاقتراح الفرنسى بالاجتماع الرباعى .

وبالنسبة لفيتنام فإن كيسنجر ومساعديه بدؤوا
بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء
من الاجابات والمعلومات التى ترد رداً عليها .

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتقد بهم
فى شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض
المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما
ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو « وألت
روستو » و « جولدبرج » ويقال انه يميل للهدوء
ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعي
الحذر وتجنباً لما قد تثيره آراؤه من متاعب بالنسبة
لعمله . وقد تحقق له بأسلوبه الهادى الالتفاف الفكرى
حول الرئيس نيكسون .

تقديم

يعد « هنرى كيسنجر » من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالاضافة الى أنه قد سبق أن تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخارجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبة .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لفحص حقيقة نظرة الولايات المتحدة الأمريكية الى « العلاقات الدولية » وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو اليه « كيسنجر » والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبريتان .

ويدعو الى المزيد من الاهتمام بهذه المؤلفات ما يلمسه المراقبون السياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون

العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب - ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية - في مواجهة المخططات السوفيتية في السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودي الصهيوني على الرؤساء الأمريكية من ديمقراطيين وجمهوريين ، مما يمكن أن يفسر في كثير من المواقف أساس توافق الحزبين في المشاركة في بعض الأزمات التي تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطني .

وفي نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب نلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكيان المتزايدان على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذي دعا « كيسنجر » لعرض مبادرات جديدة في الصورة المنشودة لدول حلف الأطلسي ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل في شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جراحة فيما يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو « كيسنجر » الى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام التي يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك في ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، أو لمكانة مؤلفها ، أو لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما

تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشئون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات « هنرى كيسنجر » بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات لأساليبها فى حماية المصالح الرأسمالية الضخمة فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا .

وفى الختام أشير الى أن « كيسنجر » عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول . وقد عالج هذه الموضوعات بأسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى ، ناقداً بإيجابية السياسة الأمريكية مقدماً الحلول والبدائل التى تحقق لها النهج القويم .

ولاشك أن أفكار ونظريات « كيسنجر » وما تضمنته مؤلفاته ستعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكى « نيكسون » نظراً للمركز الذى يحتله كمستشار أول للأمن القومى ووزيراً للخارجية مما يضفى عليها قدراً من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة .

دكتور حسين شريف
سفير مصر فى البرازيل

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية
AMERICAN FOREIGN POLICY

مقدمة

يحتوى كتاب (السياسة الخارجية الأمريكية) على ثلاث دراسات أتمها كينجسبر قبل أن يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي :

١ - نظام الادارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول كتيابين تنظمها السياسية والاجتماعية .

٢ - المشكلات الأساسية والتجهرية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتعدد الأطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لدولتين التنتين فقط .

٣ - الماوضات اليتنامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفادة منها وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك .

أما إدارة العلاقات الخارجية فهي أكثر تعقيدا عندما تكون هناك « اختلافات » حول المفاهيم الأساسية في الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى في تفسير طبيعة الخلاف الداخلي ومن هنا ينشأ البرهان السياسي ذو الحدين الذي يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة . وهذا التفسير « لعقدة » المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذي يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل « العدل والحق » بل تحدد فترات الضغط والتوتر التي تظهر كفاءة رجال الدولة في اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التي تولد المستقبل السياسي لكثير من الرجال . أما إذا كان هناك خلاف وتناقض في الداخل وفي « مفاهيم » العدل والحق ، فإن قدرة هؤلاء الرجال على الاقتناع تكون محدودة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها .

إن علم التجانس في الشؤون الداخلية يكفى لتكوين الهوية حيث أنه من الصعب في البداية الاتفاق على المبادئ والأهداف والوسائل « المعقولة » ، ويزداد هذا « الانفصال » عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم في فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة في سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية في العلاقات الخارجية .

ويقول المؤلف : أنه من الطبيعي أن تلعب « السياسة الداخلية » للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها ، وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الاقطاع في عهود ملوك « الحق الإلهي » لم تكن تستطيع - لحضوعها لنظام معتاد - سن القوانين لتجنيده رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها تركز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيش الفرنسي على أوروبا التي كانت تمزقها الخلافات العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطني ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الامكانيات .

ان الادارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها
فحسب بل تؤثر كذلك فى تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ،
وصحيح أنه ينبغي على كل مجتمع أن يتحمل الى حد معين ،
تأثيرات محيط لم يقم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض
القواعد الأساسية فى مجال السياسة الدولية . وقد يكون ضغط
هذا المحيط ذا تأثير قوى لدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير ،
وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال
اسرائيل اليوم .

أما بالنسبة لغالبية الدول فان مدى ما تنجزه من القرارات
أوسع مجالا وانفتاحا . وتتحدد اختياراتها الى حد كبير طبقا لمفهوم
الهيئة التى تحيط بها . ولقد رفض نابليون عروضا للسلام أبعد
بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب « الحق الإلهى » لأنه كان
مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . وإذا كانت
رغبة روسيا ان تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول
الصديقة فان ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن
تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فان سبب ذلك
يعود الى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص .

وأخيرا فان النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين
أهدافها .

ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان
هتلر وطنى غامض أم مجنون ؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من
البشر .

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة الى مطابقة
الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائما محل نقد الا فى فترة
ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام
للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة . والحقيقة أن كل شئ يخضع
للمتصور ومحاولة ادراك المستقبل ، وهكذا فان أية سياسة فى كامل
تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن

المستخدمة في حلها . فاذا ما كانت الظروف ملائمة ، فإن الإدارة العليا تجد نفسها حرة وطيقة في مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقة ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعاني الشئون الاعتيادية أو عند ما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة .

وفي هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة ونشاط الإدارة العليا في محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ . وكلما حاولنا التحديد ، نسينا الهدف الأصلي . ولكي ننجح ؛ يجب أن يصل النظام الى نقطة اتخاذ القرار السليم . والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخلط بين الغاية والوسيلة ، ونلجأ الى تكتيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا ارجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى الى حين اتضاح الرؤية ، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى ادنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حساب الابداع .

إن هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة ، مهما كانت أيديولوجيتها .

وفي النظم الرأسمالية ذات التقاليد النفعية Pragmatic tradition كالولايات المتحدة مثلا ، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل . والتخطيط فيها ليس عادة سوء التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل في المحيط العائلي لهذا المجتمع .

أما في المجتمعات التي تركز على أيديولوجية خاصة فإنه يتم تأسيس المذهب ويستبدل الابداع بالشرح والتفسير ؛ وباختصار فإنه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غالبا جدا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها في اتخاذ القرارات . وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهلم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة .

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون

للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فانه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف . وهم لا يقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه . ويشكو المخططون من علتين :

الأولى : تتمثل في أن الأجهزة « المطبقة » لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد .

والثانية : لأن الحطط تتحول الى طلاسـم ؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر عملي .

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم . وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل ، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وإدراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية . ان الحاجة لتقديم تقرير تجيء عادة على حساب الفكر المبدع والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر . ان معضلة البيروقراطية الحالية هي « اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول ، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس ابداعا » . ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة ، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو « فريد » بطريقة « موضوعية » .

ان التشدد والصلابة التي تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا تـرجع في جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار ، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار ؛ سياسة ما ، يصبح من الصعب تغييرها . وللخروج من « الأمر الواقع » يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفزعة التي أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلا تم اقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية في تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل .

بالاضافة الى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم

ويلجأ الرئيس - الذى يواجه بصورة مستديمة الأجهزة الإدارية المعتدة - الى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ الى ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يلقيه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية يستهدف عادة تسوية نزاع نشب فى واشنطن . ولا كانت الادارة من جانبها تصرف تماما وسيلة الحكم هذه فانها كثيرا ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معيناً . وهكذا نجد هذا الأخير يلقي خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية ادارية ظاهرة ، ولكنها ربما استخدمت يوما ما من قبل احدى الوزارات أو الأجهزة لطرح برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المستول يضطر الى اللجوء لوسائل بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين الخاصين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس هناك أغرب من هذه النتائج التى تتوصل اليها مجهودات البيروقراطيات الحديثة . فان حساباتها ورغباتها وإراداتها الموضوعية تقودها أحيانا الى مازق ؛ لا تستطيع الا القرارات التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب - حتى فى الأوقات العادية - يحمل فى طياته مخاطر الركود والجمود . ويزداد خطره فى الفترات الثورية ، عندما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر إلحاحا (بأهون الوسائل) . واذا ما كانت المشكلة التى تعرض لتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الإطار الكائن ، فان الروتين يضيف عقبته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف العلمى .

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر ظهورا فى سير الشئون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقلص الأجهزة المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمتطورة فان المقاييس التى تركز عليها القرارات التى تتخذها تتنوع كثيرا .

وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهاز الإداري أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية . ويجد رجال الدولة أنفسهم مضطرين إلى التفاهم مع أجهزةهم البيروقراطية الذاتية ، كما يجدون من المستحيل تجاوز وإهمال مقترحاتهم دون إثارة مشكلات نفسية جادة وخطيرة . وأنه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار وطالما أن الضيق الذي يصاحبه يحد من حرية المساومة في الدبلوماسية التقليدية .

وهذا ما يحدث في نطاق أى ميثاق أو تحالف ، فعندما يكون القرار الذى اتخذ ذا طابع وطنى فى صورة اتفاق تمت مناقشته وبحثه بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول ؛ ويشعر الإنسان بنفور متزايد وتخوف من التعرض لنقد متزايد فى المجال الدولى بشأن اتفاق قد تم الوصول إليه بصعوبة على المستوى الوطنى .

وما هو نأبت وحقيقى فى اطار أى ميثاق أو تحالف . أى أنه اذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فانها تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخصصة .

والهوءم التى تظهر عندما تحدد قوتان بيروقراطيتان لأنفسهما أهدافا فى عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينها أية معايير مشتركة ؛ تزداد هذه الهوة اتساعا عندما يكون هناك انشقاق أيديولوجى . ان درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهمية فاصلة ؛ فالمشكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهدات المذهبية حيويتها وقوتها الأولية . ان كل بنية بيروقراطية يكتسب أهمية ذاتية . وفى المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفى أن يزاح رجل واحد مثل روبسبير لوضع حد لعهد الرعب فى فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كلينين القطار الشهير الذى مضى به الى روسيا مخترقا ألمانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة . ولكن عندما تتأسس إحدى الثورات ؛ فان الهياكل الإدارية التى تنبثق عنها تقوم

كانت تمثل أخطارا ، منها الطيش أو الإفراط في الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة ؛ أو اهتمام زائد بالادراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ .

وعلى أية حال ؛ فنحن نعيش اليوم في عصر الخبراء أو القادة الذي يحتاج الى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة . والمعروف أن الخبير لا يعمل الا في محيط يتلاءم مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتمدى أهداف نشاطه الشخصي .

أما العوامل التي تسهم في تكوين مجموعات الحكام فهي : الخبرة التي اكتسبوها خلال ارتقائهم السلطة والبنیان والهيكل اللذان يعملان في محيطيهما ، وقيم مجتمعاتهم الذاتية .

وفيما يلي دراسة للنماذج الثلاثة :

(أ) النموذج النفى - البيروقراطى :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيدلوجى :

Ideological type .

(ج) نموذج الحكام الثوريين المصلحين :

Revolutionary-Charismatic type .

(أ) حكام واقعيون - بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكى ، ومع أن هذه النماذج فى الدول الغربية تتشابه ، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع اجتماعى جوهري . على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية . وهو نموذج يعالج مشكلات السياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية الى حد ما .

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهاية

الى أحد الحلول ، ومن ثم تتبّع الرغبة والميل الى التأتّي والمماطلة حتى يتبين الشكل الذي سوف تتخذه الأحداث . يضاف الى ذلك الاعتقاد بأنه يكفي أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول الى غايتها . اذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التي يمنحونها لانفسهم من شأنها أن تؤدي الى كارثة لا يمكن معالجتها، وعلى أية حال ففي هذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الازمة وحالة كل عنصر الى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين ، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هذه العناصر المختلفة . ويهتمون بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية . وعلى هذا فإن الواقعية ، على الأقل في شكلها المقبول بصفة عامة ، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ذات القيمة ، أو بالأحرى ، تبحث عن اخضاع أحكامها للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة .

ويتبع ذلك آثار عدة ، اذ يخلط المجتمع الأمريكي بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة . ولا يهتم بمشكلة الا عندما يشهد ضغط الأحداث ، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة باظهار قدرتها الى اقصى حد . وربما كان ذلك مستحسننا في المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية فلا ، اذ أن هذه الطريقة تهمل بالمستقبل وما يمثل من احتمالات . ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها . وعندئذ ، وبصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فإن الوزير يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجال . والنتيجة تتأثر بضغوط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف الاجمالي . وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى في كل بيروقراطية ولكنها بصفة خاصة أظهر في الجهاز الحكومي الأمريكي .

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والافراط في المرونة الذي تتميز به الدبلوماسية الأمريكية . فمعها كانت المشكلة (أزمة برلين - حرب فيتنام) فإن أمريكا لا توضح موقفها

بين مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم وأن مفاهيمها هي التي تعالج التناقضات التي تظهر داخل البيروقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأيديولوجية هي المسئولة جزئيا عن التوتر الدولي ، وهي المسئولة بصورة أقل بسبب التاكثيك الماركسي بصفة خاصة . (من هذه الناحية ، فإن الشيوعيين مرتين الى أقصى حد) في أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية - اللينينية هي مفتاح التفوق الذي يتميزون به على العالم الخارجي ، وبصفتهم ماركسيين - لينينيين ، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيرا من ادراك العالم غير الشيوعي .

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية - اللينينية على العوامل (الموضوعية) وفيها البنيان الاجتماعي والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالنات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة فإن الصعوبات تعترى هذه العلاقة . ويفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التي يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن . فإذا كانت المعتقدات الشخصية « ذاتية » فإن الأمن السوفييتي لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة إذا كان هؤلاء الآخرين تابعين لنظم اجتماعية مختلفة . ومن هنا يتبع ذلك الرغبة في البحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق . ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للأطراف الأخرى كلها ، ان بلدا معنا لا يمكنه الحصول عليه الا اذا أخضع الآخرين وأفقدهم المقدره ، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية التي تستهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية ، تبدو وكأنما ليس هناك ما يميزها عن أشكال العدوان التقليدية .

وهذا يفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية وأهميتها ، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدد ، في العلاقات الدولية . فما ان تتاح فرصة للاختيار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب

الغرب ، حتى يبادرون لاختيار الأولى . لقد ضحوا بالصدقة التي نشأت خلال الحرب من أجل إقامة حكومات شيوعية في أوروبا الشرقية ، كما أن الروح التي سادت مؤتمر جنيف لم يكتب لها البقاء اثر محاولة اضعاف قواعد الغرب في الشرق الأدنى فضلا على أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندي قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون في صالحهم .

والحقيقة أن المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد . فالمفاوضون الماركسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربي الذي لا يقر قوانين التطور التاريخي ومهما قال المفاوض الغربي ؛ فانهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه . وإذا ما واجهوا بعض التنازلات ، فإن ذلك يتأتى عن طريق « الأمر الواقع » فقط وليس عن طريق أفراد ، أو نتيجة تطورات في المساومة . وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسي في التقابل أو فحوى المساومة ؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التي تكون جزءا من موضوع المفاوضات .

وفي النهاية ، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية ، فإن الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائي مذهبي تجاه العالم غير الشيوعي ؛ وذلك حتى في أوج فترات التعايش السلمي ؛ وردا على تحدى الصين ؛ استطاع الحزب الشيوعي السوفييتي أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المنادى بتدمير الرأسمالية . وأنه لا يوقن بالموت الحتمي للرأسمالية فحسب ، بل انه سيفعل كل شيء حتى يتم ذلك في أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات .

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقويها تجربتهم الشخصية فى الوصول الى السلطة . ففى ظل نظام تعوزه قواعد التتابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية . وهم يصلون الى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو

الامم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية - البيروقراطية السائدة في الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذي يرغبون في ارساء قواعده يهمهم أكثر من هذا التدبير الذي يحكم تفكير الواقعيين . والأيدولوجية كذلك لا ترضيهم لأن كل مبدأ لا بد أن يخلق كادرات جامدة تعطي التجارب الشخصية المدين لها معظمهم في الوصول الى السلطة .

ان الحاكم النموذجي الذي يقود الكفاح من أجل استقلال بلاده ، يجد نفسه في وسط المخاطر فتية للاحلاس الكامل لتطلعات المستقبل . وهذه الرؤية تتيح له تخطي الصعوبات ورغم شكوك الغرب في ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجة النضوج ، ولذلك فهم ينطلقون في مغامرات ثورية .

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتموا براحتهما الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هائلة في المجتمع الذي دمراه . ان القيمة لتضحياتهم هي في تطلعات كل منهما للمستقبل ودأبهم في السعي الى السلطة السياسية .

ان الواقع الذي يهم الثوريين هو العالم الذي يريدون خلقه وليس ذلك العالم الذي يناضلون لازالته .

ان الاختلاف في التصورات له اثره الكبير في عدم الاقتناع الذي ساد الحوار بين الغرب وحكام الامم الحديثة . ان الغرب يميل الى الاعتقاد بأن التوتر السياسي في هذه البلاد يرجع الى مستواها الاقتصادي المنخفض ؛ وزيادة الانتاج القومي تبدو مفتاح الاستقرار السياسي في عيون رسل وخبراء التطور والتنمية في الغرب . فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هذه الدول ان يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر .

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهتمون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهم مجالا ضيقا للعمل . والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطل . صعب ، وفتى للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضالهم

وكفاحهم في سبيل الاستقلال والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها الى أنفسهم ، وإذا كان كاسترو قد استمع الى نصائح خبراء النظريات في التنمية الاقتصادية ؛ فان أمله الوحيد كان يتمثل في أن يجعل من كوبا ، على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدي سويسرات جزر « الانتيل » . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعي أن يبدو في نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائدة بل أيضا غير واقعي .

يضاف الى ذلك أنه على اثر حدوث تقدم أو ازدهار اقتصادي تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسي ، تسقط على الأقل في مراحلها الاولى كل النظم التقليدية القائمة . وهكذا فان حكام هذه البلاد يجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطانهم . ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية ؛ وهي بعيدة عن التأثير في تطور بلادهم الاقتصادي ، هي عامل مناسب . أولا لأن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم . وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا ؛ فسوف تزداد فرصهم داخليا لضم اهم منافسيهم السياسيين اليهم .

وهذا الميل نحو التهور يمززه أيضا القول بأن عددا من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياح في ذاتيتها الوطنية ان حدودها غالبا ما تكون مطابقة للتقسيمات الادارية التي اقامها الاستعمار القديم . وأحيانا ينقصها ادراك العلاقة التي ارتكزت عليها القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر ؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ . وفي حالات كثيرة ؛ فان تجربتها المشتركة الوحيدة ، هي أنها ظلت لمائة عام تقريبا ، تحت نير الاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلط ، ويفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الالتحام في الداخل (الجبهة الداخلية) .

باستمرار هي غالبا أقل العوامل المشتركة . ويطبقها أفراد مرتبطة شهرتهم بالمحافظة على الوضع الراهن . ولا يستطيع أى واحد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا فى ضوء سير الأحداث بسبب الآثار العميقة التى ستكون لهذه التعديلات على النظم الادارية الحاكمة . أما معظم الحكام الثوريين المصلحين فى البلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبي « الأكروبات » ، تكفى خطوة واحدة خاطئة لكى يسقطوا ويقضى عليهم .

٤ - البنيان الداخلى والسياسة الخارجية Domestic Structure and Foreign Policy .

التطلع لنظام عالمى فى المستقبل

The Prospects for World Order

مما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلى ، ولكن ألا يوجد ما يعوض ذلك ؟ كانتشار التكنولوجيا ، والموضوعية التى تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية ؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدى الى ادراك متشابه أو مشترك للواقع ، ذلك لأن ما يهيم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيا وانما الوعي الذى تمنحه ، وهذا الوعي يختلف وفقا لتطور المجتمع .

ان تفسير « الأمة » ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشكال من الدول المختلفة كإلهند وفرنسا ونيجيريا . وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التى حصلت بها عليها والعصر الذى توفرت لديها فيه .

ان أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبتين متعارضتين فى الظاهر - ومن أهم التطبيقات ، نموذج الحكومة ، علما بأن التطور لا يتم فى خط مستقيم وانما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التى لا يتركها أبطالها الاساسيون . ان دراسة

ماضى مجموعة من الوقائع يجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن .

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملى . وكلما تعقدت احدى المجتمعات ، صارت تقاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها . واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيتها .

اذن اليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار ؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك ؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحصاشى الحرب النووية ، فاذا لم يمكن لهذا الاعتبار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يؤدى الى الاقلال من شعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى .

وكما أوضح البروفسور «جاجواريب» : «ثمة نوع من التشابه فى اشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشتركة من العقل . ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يؤدى الى ظهور ثقافة مشتركة . وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية وينتصر على الخلافات القائمة بين الحكومات المتفاوتة فى درجة التطور » .

ومن السهل أن نبني أملنا فى السلام على أساس حاجتنا اليه . ان أهم العناوين الكبرى فى الصحف تدور حول الانقسام الجوهرى ازاء هذه المحاولة ولا شك أن المسألة الاخطر التى يطرحها النظام الدولى . ان خط الحدود لا يتبع المعاملات السياسية الخاصة التى ليست الا أعراضا خارجية تفصل بين أسلوبين من السلوك العام واتجاهين فلسفيين .

ويمكننا تحديد هذين الأسلوبين ، على أساس أن الاول سياسى ، والثانى ثورى - وذلك من طريقة ادراكهما للنظام . واذا .

تسوية المشكلات بروح خلاقة، وهي مشكلات دفعت القرون السابقة
ثمنا باهظا لحلها تمثل في انتقالات وصراعات عنيفة ورهينة كثيرا
ما أخذت شكل نكبات .

ويجب علينا أن نقيم نظاما دوليا قبل أن تفرضه علينا احدي
الازمات كضرورة .

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات . والواقع
ان المفالة بالاهتمام بالتخطيط العلمي هو بحد ذاته من أعراض
مصاعبنا . وقبل الاهتمام - حتى فلسفيا - بالنظام الدولي الذي
يجب أقامته يجب التيقن من صحة طرح المسألة .

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ، فالجيل الثاني والثالث من قادة
الدول الحديثة والدول الشيوعية قد بدأ يتحرر من جمود العقيدة
والاندفاع اللذين كنا من سمات العصر الثوري ، ومن ثم راح يتجه
الى ملائمة تصرفاته مع ظروف المجتمعات التي أسهم في خلقها (على
أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى في طريق
لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهي احدي ميزات عصر من الهزات
لا يتيح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير في مغزاها العميق) والمشكلات
الاكثر إلحاحا هي أن تكون تطلعاتنا من الاتساع الى درجة لا تجعل
الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل .

المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمنذ بدايته نتابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعاصرة أقل عنفا من الحربين العالميتين ، - إلا أن طبيعتها لا تقل ثورية . والواقع أن الازمات التى تصنع العناوين الضخمة فى صحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهياكل الحكم . والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التاسع عشر ، انتهى ، وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين . وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته . والأفق الدولى الحالى يغلب بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران . وهذه المحاولة مكروسة أكثر لمعالجة المشاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة .

١ - مشكلة نظم الحكم :

للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففي الماضى كانت كل قارة فى عزلتها. بغن القبارات الاخرى وعلى مر التاريخ ،

لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريباً . (واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة) . تتلخص في اعداد السياسة لآكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها في هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية في الماضي ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الشورية لعصرنا في ثلاث قضايا عامة :

- (أ) ازدياد عدد المشتركين في النظام الدولي ، وتغير طبيعتهم .
- (ب) مضاعفتهم الفنية في شأن النفوذ المتبادل .
- (ج) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فإن كل الدول تسهم - ولو بقدر محدود - في رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف ، باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول إنه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول - أو مجموعة من الدول - للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعي أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولي ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق بإحدى الدول التي تمثل إحدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهيبتها الدولية، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة سواء في القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى . وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجي وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون السياسية الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملاً من أهم العوامل في مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الاهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات ايديولوجية، هذه النزاعات التي تنعكس لدى وضع الصورة

الحقيقية للعلاقات السياسية الدولية ، وهنا تجدر الإشارة ان العالم تتنازعه - وسيظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة - قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه ، ولو دعا ذلك الى خوض أحداث مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا ، الا ان الجوهر سيظل هو « زعامة ثنائية » وكل فريق يحاول فرض سيطرته العسكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعى حثيث ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقا أو تفوقا عسكريا أو سياسيا .

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التى تسود العلاقات الدولية فى الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظاهرة جديدة ، فقد فشلت القطبان فى الحيلولة دون ظهور أقطاب آخرين ، فقد ظهرت أمم جديدة وجئت نفسها فى غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمكنت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملا فى أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة - لصالحه - مستعينا بالعوامل الداخلية فى الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريبا الصورة التقليدية القديمة ألا وهى استخدام القوة .

وهنا تجدر الإشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة فى زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظاهرة لا تكفل الاستقرار فى العلاقات الدولية ، خاصة وان عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدرا كافيا من الاهتمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة ان النظام الدولى المعاصر يحتاج بصفة خاصة الى الاتفاق على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن «الشرعية» فلن يحد شئ من القوة المزعبة التى اكتسبها الانسان ،

فالايدولوجية والمادية ستعمقان عناصر الشقاق.التي تفصل بين الدول . ولم يعد سهلاً اللجوء الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن يكون ثمة استقرار للتكنولوجيا ، وتعدد القوى الكبرى ، والحدود المفروضة عن الاحتياجات الداخلية ، والحدود التي تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الهام الضروري أن يكون هناك مفهوم وادراك جديد للنظام العالمي اذ ببلونهما يكون الاستقرار خديعة .

وتعرض هذه المشكلة أساساً للولايات المتحدة فمهما كانت نواياها أو سياستها فهي لا تستطيع الهرب من الواقع ، فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع وطني من القوة المادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة ، فان أى نظام دولى غير ممكن تصوره ، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عام ١٩٤٥ ، وخلال مدة عشرين عاماً ، أسست سياستها الخارجية على افتراض أنه كان بإمكانها اعطاء صورة جديدة لنظام دولى واثارة التطور الداخلى للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الادارى للحكم ، وهذا الادراك المباشر العملى تماماً للنظام الدولى ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة ، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل فى أن تتمكن من زرع النمط الأمريكى فى كل مكان يجب أن تكون مهمتها الأساسية اثاره روح الخلق والابداع لعالم جماعى التفكير ، وتركيز النظام الدولى على أساس وجود تعدد القوى الحالى حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهم العسكرية الساحقة .

٢ - حدود ثنائية الأقطاب طبيعة القوة فى العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر أقصى درجات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم . فمنذ خمسة وعشرين عاماً فقط لم يكن من المعقول أن تستطيع أمة

أن تمتلك قوة « زائدة » لتستخدمها بفعالية في مجال السياسة .
وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الاراضى وحتى الحرب العالمية
الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد
الهجوم .

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة . فازدياد القوة ليس
معناه بالضرورة زيادة في امكانية الدفاع والحماية . وفى هذه
الظروف فإن أهم مشكلة هي اخضاع القوة للتناسب بطريقة
معقولة مع الاهداف التي يحتمل أن تكون خلافا أو نزعاً .

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهراً غريباً ؛ فتزايدها
اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة . والدول الذرية التي
تمتلك امكانية تدمير بعضها البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما
ترغب في اللصق في المجال السياسى ؛ الا اذا كان الامر كوسيلة
لردع لتأمين بقائها . ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية
الدول ، وبرغم هذا التزايد فإن هذه الدول تستفيد من مجال
أوسع للعمل ؛ لم يسبق له مثيل ، لتأكيد استقلالها .

وآثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازن
القوى . ففي الماضى كان الاستقرار يفترض سلفاً ودائماً وجود
توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض ارادتها على دول أخرى

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية ، فلم تكن دولة
تستطيع أن توفر لنفسها تفوقاً ساحقاً الا بالفتح ؛ وليس هذا
هو الوضع فى عصرنا . فإن الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية
للقوة العسكرية . ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة
كبيرة داخليا وفى حدودها . فالصين صارت - بامتلاكها قوة
نووية - من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال
كل جنوب شرقى آسيا . واذا كان الاتحاد السوفييتى قد استولى
على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون
أقل بكثير مما يمتلكه حالياً . وبعبارة أخرى فإن التغييرات الأساسية
فى مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية
للدول المستقلة . ومما لا شك فيه ، هناك حاجة ملحة الى الاتفاق

على تفسير لما اصطلاح على تسميته في العصر الذرى « القوة »
و « توازى القوى » .

ومل هذا التحليل سوف يكون صعبا اذا ما كانت التكنولوجيا
ثابتة . ويصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية ،
كل خمسة أعوام انقلابات في الأسلحة وتفوقها . والدول تتواجه
بالفاظ مثل « التفوق » ؛ « التوازن » ؛ « التدمير الأكيد » دون
تفسير واضح لأهميتها في مجال التطبيق من اناحية العسكرية
وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا والهوة التى تفصل
بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار .

وباختصار فان الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجردة
(معنوية) لا وزن لها وخادعة والافتناع يسيطر منذ الآن على
السياسة العسكرية . ولكنها تركز بصفة خاصة على مقاييس
سيكولوجية بحتة . فهي تبحث عن تغيير اتجاه تفكير الغريم
بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبولة
تواجهه . وعلى ذلك فان الخديعة التى تتم بجسدية أكثر فائدة
من التهديد الحقيقى المبني على أساس والذى يبلى للغريم كأنه
خديعة . والمقياس الحقيقى للقوة العسكرية وهو تقدير العدو
المحتمل لها . والمعايير السيكولوجية تنافس في أهميتها المبادئ
الاستراتيجية . ومن الممكن أن تتساءل هل كان على الولايات
المتحدة حقاً إقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع ؟ هل هناك فعلا
عدو ينوى مهاجمتها ؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل
الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق .

وعلى مر التاريخ كان اللجوء الى القوة دائما يسبب خلق
سابقة . أما فى القرن العشرين فان استخدام القوة العسكرية
يخلق على العكس ظروفًا تحرم استخدامها اللاحق . ومهما كانت
نتيجة حرب فيتنام ، فمن الواضح أن الأمريكين سوف يظهرون
منذ الآن أقل تسرعاً للتورط فى نزاع آخر من هذا النوع .
ففائدتها كسابقة لا وجود لها اذن .

وبالإضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا . ففي الماضي كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقي يظهر أهمية وخطورة المشكلة التي ستواجه بها . ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ما كانت الأسلحة في وضع استعداد ، أو مخفأة في باطن الأرض أو أعماق المحيطات .

وحتى عندما يتعلق الامر بأسلحة تقليدية فحسب ؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقي لتهديد ذي طبيعة سياسية أكثر تعقيدا ، فبعد أسر « بوبيلو » استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندي احتياطي وأرسلت حاملة طائرات تجاه سواحل كوريا . وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر تحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو اعلان نواياها في التصرف أو كان معاملة لحالة تسميت كبيرة لقواتها ؟ وإرسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جاضها ؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة . فقد أثارت هبوطا في الحوار ليس فقط داخل الجهاز السياسي في الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى . فمئذ أكثر من خمسة أعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما تعنيه ب « النصر » وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا للمباحثات غير المشروطة ، ولكن القوات الأمريكية ظلت منتشرة كما لو كان هذا العرض غير قائم وأظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لانها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية .

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التي تلت الحاجة الى عودة المباحثات الخاصة بفرض الرقابة على التسليح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية ؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمي ، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التي تعقد تفسير الولايات المتحدة لمفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة عن اعطاء تفسير عملي

لمعنى الـ « تفوقى » أو الـ « استقرار » ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقائات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح .

وهكذا فهما كان اختيارها سواء استمرار سباق التسلح أو الحد منه ، فمن الضرورى إعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به :

(أ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة .

(ب) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة .:

(ج) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى .

(د) الآثار والامكانيات (عسكريا وسياسيا معا) التى يحتمل أن تكون نتيجة لأى تصرف .

(هـ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرؤس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية .

(و) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسلح .

٣ - تعدد أقطاب السياسة

الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى؛ أكثر من مجال المحادثات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة؛ وثنائية القطبين العسكريين ؛ فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب العالمية الثانية ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من التعهدات على أساس افتراض اقناع المعتدى ؛

وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده . على أن وسيلة الأحلاف لم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ « فاتو » والحقيقة انه لكي يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشتمل على أربعة شروط :

١ - أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعي ، ضد خطر مشترك .

٢ - درجة كافية من التوافق السياسي لتفسير « حالة الحرب » .

٣ - وسائل فنية للتعاون في مجال عمل مشترك .

٤ - توقيع عقوبة في حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون ، والا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل .

وهذه الشروط لم تتوفر في الأحلاف التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر في منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت في الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب التهديد الاتحاد السوفيتي لها ؛ ولكن لتقوية دفاعاتها ضد الهند . كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون الى اسرائيل باعتبارها العدو وليس الى الاتحاد السوفيتي ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم أو حتى إذا كانوا قد استطاعوا ، فإن هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها . كما أن غالبيتهم افقدت الرغبة في التعاون المتبادل .

ولذلك فإن معاهدة « حلف بغداد » ولدت في حالة احتضار كاداة للعمل المشترك . وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة الى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن في امكانهم رفض التعاون معها .

أما حلف شمال الأطلسي فيختلف ، اذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليد ونظمها المشابهة لنظمها . وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا في المجال العسكري . وهكذا ظل حلف شمال الأطلسي خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيية . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور نعدد أقطاب السياسة في السنوات الأخيرة .

وعند انشاء حلف الأطلسي عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخفون من عاملين كبيرين هما : هجوم سوفيتي محتمل وقريب ، واحتمال سحب القوات الأمريكية . وفي نهاية عام ١٩٦٠ ، تبدد شبح الهجوم السوفيتي وحتى التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا لم يثر سوى قلق مؤقت ، من احتمال حدوث عدوان عسكري . والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية في أوروبا ومساهمتها الفعالة في خطط الأطلسي هو الذي خفف من تخوف الأوروبيين من احتمال زهد أمريكا في معالجة مشاكلهم .

ولقد تجلّى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، في المناطق التي سادها الاضطراب على أن الأمر الذي يدعو الى السخريّة أن الأوروبيين كانوا يطالبون في الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة في آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية . فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودها فان أوروبا أصبت آذائها ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطرا على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم .

وترجع هذه الظاهرة الى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصاديا وكذلك بالنسبة لأمنها واستقرارها السياسي وحمايتها عسكريا .

وأوروبا تشعر بحاجتها الى الوحدة لكي تقوم بدور فعال في المستقبل ، الا أن هذه الحاجة لم تتبلور بعد الى حقيقة بسبب

المشاكل الداخلية لكل دولة . فالتطريق الى الوحدة الأوروبية مسدود ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك . وكانت النتيجة انفعال عام ضد أمريكا .

وتتعدد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفيتي النووية ، وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلسي بعمق . فكلما ازدادت مخاطر حرب نووية قل الاعتقاد في امكانية أن تكون هناك فعالية لاضمانات المعتادة من جانب إحدى الدول . وفي الماضي لم تكن دولة لتردد في المشاركة الايجابية الكاملة ، ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها لعمل مشترك بجانب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت . ولم يعد ذلك هو الحال . ففي تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد تقدير لرقم الموتي في حالة حدوث حرب نووية وهذا الرقم يتراوح بين ٤٠ الى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فإن هذا الرقم لا يمكن إلا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك أخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكي في بضعة أيام . وكلما ارتكز حلف الأطلسي على نوع من الحرب الاستراتيجية النووية لصدد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووي في اضعاف العلاقات بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل مباحثاتها مع الاتحاد السوفيتي للحد من استخدام الأسلحة اللرية لدى حلفائها فقد رعوها فيها بادرة أو تقدمة لاتفاق أوسع حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم . وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها الميهم تجاه أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف الأطلسي تبدو طبيعية إلا أن الحلف يمر بلا شك بآزمة حادة ، ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة أوروبا فإنها تريد أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه . فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شيء ، فمن أزمة برلين حتى

أزمة تشيكوسلوفاكيا ، فانه كان من نتيجة كل أزمة اللجوء الى تقوية حلف شمال الأطلنطي عسكريا فقط . وما هو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا لوحدة أوروبا سياسيا . ولسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ إقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعي أن تخضع سياسة حلف الأطلنطي لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة نابعة من مقاييس موحدة ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ أن هذا التوزيع لا يكون مثمرا مجرد أنه توزيع عادل بل لا بد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسئولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هي ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلنطي وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح في تحديد تحليل الوضع الدولي بالنسبة لأوروبا على الأقل في النطاق الذي يهمها؛ ويجب أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكي لا تبدو وكأنها تستهدف خلق كل رغبة أوروبية في تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التي قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التي تواجهها الدول التي أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية (والتقدم الفني الأمريكي ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أي تحالف يجب أن يكون على أساس ابداء الرأي في الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفني) . والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية

أولا • ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة إذ انها عقدت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا في السوق الأوروبية المشتركة •

وخلال العشر سنوات القادمة لن يكون في استطاعتها أن تقوم بتسوية مشاكل الأطلسي بذاتها فقط • ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ ويجب ألا تتخدع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها •

وباختصار فإن العلاقات الأمريكية بأوروبا ستتركز على مصالح أكثر مما تركز على التزامات نظرية بحتة • ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الأطلسي الأوروبي • ويجب أن ندرك أن الاتفاقات العسكرية لا تكفي ، فليس هناك حاكم يمكنه أن ينذر بلده لكارثة تنفيذا لالتزام شرعي ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك إذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه •

وأي تقارب بين حلف الأطلسي وحلف وارسو سوف يكون من نتائجه إثارة خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكي سوفيتي • وأي تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجب أن يأتي من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة في موقف التحفظ • ولن يتأتى ذلك إلا بتوحد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر في الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن •

وفي الواقع فإن أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفيتي ليس مستعدا لأن يذهب بعيدا في طريق استقلال أوروبا الشرقية ؛ ولكن ربما لن يكون الكزمين مستعدا لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أي حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف في الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن

أهدافها • واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكي في المناطق التي لا تهم الأوروبيين لأسباب معقولة •

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة • اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم : والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة • ويمكن تحقيق النجاح إذا ما تضافرت جهود بلاد حلف الأطلسي للعمل في هذا المجال على مستوى الحكومات •

ولقد حان الوقت لكي تقوم الدول التي تقع على ساحل الأطلسي ، بمعالجة مشاكل مثل :

١ - ما هي الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة في الاتصالات بين الشرق والغرب •

٢ - هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسي بالنسبة لأوروبا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفييتي •

٣ - ما هي أشكال الاستشارات التي تتطلبها مثل هذه التنظيمات •

٤ - في أي قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك واين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة • وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة ؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء في معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الاقطاب ، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة ، وما هو المدى الذي يمكن أن يصل اليه الخلاف ؟

ويذكر « كيسنجر » أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعي أمر مستحيل • أما في صدد العلاقات الأطلسية فإن مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة لضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة •

٤ - ثنائية الأقطاب وتعددتها •

المشكلة الاحتمالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية في الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية اذ سيكون عليها أن تحدد تفسيراً لمذلول النظام في عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعدد الأقطاب سياسياً •

ولن يكون ذلك سهلاً بالنسبة للأمريكيين الذين تربوا في تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع السياسي الأمريكي لم يكن يعرف - حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية - شيئاً عن صراع الطبقات • وأصبحت الواقعية والاقناع والمرونة التي تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير في نظم الحكم والايمان في الحلول الحاسمة هي السمات البارزة فيه • ولكن المأساة التي يتعرض لها عصرنا هي عدم وجود حلول كاملة ومشاكلنا الأخطر تتعلق بالتوازن لا المادي (الطبيعي) ولكن السيكولوجي والمعنوي • والصورة التي سيكون عليها المستقبل هي التي ستحدد في النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية •

١ - الامم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصفة خاصة للامم الجديدة ولسوف يقارن مؤرخو الفد الاضطراب والحيرة الحالية لدى هذه الامم بالانتفاضات (النهضات) الدينية في الماضي • فالقارات التي ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر بيقظة سياسية والمناطق التي كانت تشعر في الماضي بأن احتلالها أمر طبيعي تناضل في سبيل استقلالها • ولكن هذه القومية الوطنية غريبة ، فهي ليست كما في أوروبا • ففي افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحدود التي رسمها الاستعمار وحدة اللغة أو القبائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية •

وليس غريباً أنه في الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق في سبيلها إلى التنمية . وكان الضعف الداخلي هو المشجع للتدخلات الأجنبية ، فحكومات هذه الأمم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولي . والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصاً كثيرة للتعنت .

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية إلا أن ظهورها في حد ذاته يؤثر في التوازن الدولي بلاشك .

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسي من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة . والرغبة في البناء لا تثير اهتمامها بعد ما يثيره النضال في سبيل الحرية فسوف يضطرون أن عاجلاً أو آجلاً إلى خلق قوة محركة تشييد أهدافاً على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أي دولة تنشأ في ظل نظام ثوري اجتماعي تعتبر المعارضة وكأنها خيانة . وهناك كثير من المآسي الدينية وأحياناً الاجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية . وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع أقطاعي فإن المشكلة تنحصر في أضفاء الصفة الشرعية على النظام السياسي .

ولقد احتاج هذا التطور إلى قرون في أوروبا . وعلى الدول الحديثة أن تنجزه خلال عشرات من السنين ، لذلك كانت الظروف مختلفة في هذه البلدان وهي أقل ملائمة من الظروف التي سادت تاريخ أوروبا . فهي ظروف خاضعة للضغط الخارجي دون أن يكون لها ميل إلى اللجوء إلى المغامرات الخارجية لتوطيد الكيان الداخلي وإلى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من تعقيد الحالة الدولية .

إن التدخل الأمريكي في جهنم هذه الأمم الجديدة لأضفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جلية وكان الظن

السائد أن التنظيم السياسي سيتبعه تلقائيا الازدهار الاقتصادي ، وسيطبق شكل وضرة الديمقراطية الدستورية .

ففي جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرار السياسي لم يتبعه التصنيع وانما أوجده وحركه ، وفي الواقع ، مهما كان نوع الحكم سواء أكان شعبيا أم دكتاتوريا ، فالذي تعهد بتصنيع البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان بدافع التغيير الجذري .

وكذلك فإن الديمقراطية ليست نتيجة طبيعية للفرصة . ولم يكن التصنيع في أوروبا أقوى من عوامل أخرى ، كالدين وكرامة الإنسان ، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية وظهور البورجوازية وارتقاؤها . ولكنهما كذا متوازنين ، ولو تخلف أحدهما فإن التطور الغربي كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا .

ولهذا السبب لم تستطع الشيوعية أن يكون لها جذور في البلاد الصناعية بالغرب . وإذا كانت قد حققت نجاحا في المجتمعات السائرة في طريق الى التطور (النامية) فإن ذلك لم يكن بطريق الصدفة . فإن التصنيع في مختلف مراحله الأولى يضاعف من الانقلابات .

وفي عصر لم تعد فيه مبادئ اللامبالاة مقبولة ، فإن الشيوعية قادرة على اكساب الانظمة الانقلابية نوعا من الشرعية والتعالميم اللينينية تجذب المزيد من شرعية السلطة . ففي الدول الناشئة نجد أن القادة هم من الثوار القداماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية وساعدهم ذلك على التأييد الذي لا قوه خلال نضالهم في سبيل الاستقلال .

ومن سخرية القدر أن الماركسية ، وهي ممارسة للعقيدة المادية ليست مقبولة الا حيث لا وجود لها في بعض البلاد الجديدة عن طريق المعارضة في الديمقراطيات المتطورة جدا . ان مثاليتها وليست نظرياتها هي التي تغرى وتجذب . ولم تستطع فلسفتها أن تلهم الجيل الجديد في البلاد الشيوعية التي تظهر فيها البيروقراطية بصورة واضحة .

والولايات المتحدة التي تمارس أيديولوجية نصوذية نفشل دائما في نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع في جزء كبير منها لعوامل اقتصادية . انها تستطيع معالجة المشاغل الفنية ولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة في خلق جو سياسي ومعنوي . وفلسفتها تهيم وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير .

ومشكلة الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار في المناطق التي يعيش فيها ثلثا سكان العالم . وإقامة نظم داخلية راسخة وثابتة في الدول الناشئة ، لن يؤدي أليا إلى قيام شكل الدولة . ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك . ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية إدراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية . ففي عصر المواصلات السريعة لا يمكننا أن ندعي بأن مصر ثلثي سكان العالم أمر لا يهمنا الا قليلا ، ولا يهمنا أبدا . وذلك ليس معناه ادخال نظمنا إلى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معناه أن نفرض ذلك عليها . ويجب أن تكف عن أن نصور لهم أن هذه القضية هي الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية . ويجب أن يكون هدفنا الوصول إلى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبنى بدلا من أن يدمر .

وعدم تحديدنا للثورات الكبرى في عصرنا يعني أننا سنترك أنفسنا عرضة لتيارها يجرفنا أن لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا ، وبالفعل فإن بعض الحركات تصور رؤساء الدول الجديدة التي يسود فيها القمع على أنهم أبطال .

وهذه هي مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنا هذا بقطيعه العسكريين وأقطابه السياسية المتعددة ، فبجانب توازن القوى الطبيعية ، يوجد توازن سيكولوجي ، يرتكز على أساس القيم والأيديولوجيات .

٢ ش مشكلة نوايا السوفييت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التي تؤكد أن جوهر النزاع الأمريكي السوفيتي لا يزال في العصر الذري تماماً بلا فارق عما كان عليه في الماضي ، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتي وتصريحاته العلنية تنسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية . وذلك رغم ما يفرضه العصر الذري على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات .

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - تكتنف الجانب العنصري منها مصاعب جمة - كما وأن خلافاً جوهرياً يسيطر على العلاقات السياسية ، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها ، هذه الفكرة التي تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعي للإنسان وعلاقته بالتحرك الدائم للقوى الاقتصادية .

وبالنسبة لنوايا السوفيت نجدهم ينقسمون إلى فريقين :
«التشدديين» و «اللينينيين» ، ومهما كانت خلافاتهم الفرعية إلا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها الرغبة في مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي .

وينقسم الأمريكيون أيضاً إلى موقف السوفييت إلى (صقور وحائم) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف في الوقت الحاضر ، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير إلا في المستقبل ؛ وليس في الوقت الحاضر ، بينما الحائم يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلاً .

وعلى هذا يرى (الصقور) عقم أي محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بينما كان (الحائم) يرون في قبل تفجر الموقف في تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام ، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد

أمام الجانبين إلا بعض الخطوات التي يجب الاقدام عليها قبل التفاوض .

والتباين بين وجهتي نظر الأمريكيين هو الذي ينعكس على خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذي ظهر انعكاسه لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من « ماوتسي تونج » و « كاسترو » و « هوشي منه » من الحصوص مما بلغ البعض من هؤلاء النقاد أن يقرر أن بعض الحصوص على صواب، وهم لا يدرون أن فيما يقولون به معاداة للمصالح الأمريكية ذاتها - وعلى عكس هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الأمريكيين اليمينيين ، إذ يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة في صف الأشرار ، وقد تجل ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسالتي برلين وفييتنام ، فقد كان المؤتمر الأساسي لاهتمامهم هو الجلوس الى مائدة المؤتمر ، وكان ذلك يطنى على الاعتبارات الموضوعية أى يطنى على جوهر القضية ذاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك ما يجرى من مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيق فى لجتها أو تنسى الأهداف الأمريكية .

ولا شك أنه من الأوليات التي يجب ادراكها ما تتسم به الحالة الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تقتسم به السياسة الخارجية السوفييتية من مجانية الواقعية - ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها الا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم وثيق بين البلدين - ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت تنقصهم الديناميكية الأيدولوجية التي امتاز بها أسلافهم الثوريون، الا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى بلادهم - وهنا لا يجوز اغفال ما تتسم به الأوضاع الداخلية من بيروقراطية وما يتعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت، الا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا حديثا فى حالة ازدهار ونمو .

وإذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية-

الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة ، فان الحزب الشيوعي
بصد أن سيطر على مقاليد الأمور في البلاد لم يلبث حتى أدرك
صعوبة الموقف الذى يحيط به من ناحية تيسير الاداة الحاكمة ،
وإدارة اقتصاد البلاد وتوجيهه ، وقد أدى ذلك نتيجة عكسية فان
الحزب الشيوعي حتى يجد مبررا لوجوده ولاحتفاظه بالسلطة كان
عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر فى هذه المغامرات
كفاية ومقدرة ويقظة ، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتى
إزاء الاضطرابات القائمة الآن فى أماكن شتى من العالم .

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الكتاب الدخول فى تفاصيل
المشكلات الداخلية للنظام الشيوعى ، الا أنه يجدر التساؤل عن
الأسباب التى أدت الى اخفاق كل محاولات التفاهم مع الاتحاد
السوفييتى . لقد من النظام الشيوعى بخمسين عاما تمثل كل عشرة
أعوام منها مرحلة متميزة من مراحل تطور الفكرة الشيوعية ،
ولقد رحب الغرب بالعهدة أعوام الأخيرة أملا منه أن تكون فاتحة
عهد جديد من الوفاق والتفاهم ، ولكن على غير انتظار كانت نهاية
هذه المرحلة عودة الى التشدد . وهكذا لم يمكن اصلاح الأمور نتيجة
خلط المفكرين الأمريكين بين المظهر والجوهر واكتفائهم فى كثير
من الأوقات بما يطرأ من تغيير طفيف فى اللهجة السوفييتية
وترتيبهم النتائج على ذلك التغير ، بينما استفاد السوفييت من هذا
التغير الذى لم يكن سوى وسيلة لتحذير الغرب . وقد ظهرت
انعكاسات هذا الوضع على الموقف فى الشرق الأوسط وفيما طرأ
من أحداث فى تشيكوسلوفاكيا .

ولقد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع إزاء الأحداث، إذ
سارعوا لدى الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا، سارعوا بالتصريح
بأن هذا الغزو لن يؤثر على إمكانيات التفاهم ، ولا شك أن هذا
الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون الى مهتوى أعلى
للقاءات ، كل هذا لا يخدم قضية السلام . وهكذا يستخدم الاتحاد
السوفييتى لكل مباحثات أو مفاوضات أسلوبا له يخفف به من

شكوك الغرب ويحذره إزاءه وهو لا يهدف في واقع الأمر حل المشكلات المتجمدة أو إزاله شبح الحرب النووية .

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات لدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لا يمكن الاستناد الى تلك النوايا في الوقت الذي تجدر الاشارة الى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى واحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعايير المجردة التي تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمي .

وان ما يساور الولايات المتحدة من شكوك إزاء النوايا السوفييتية يعتبر تفسيراً للزهو الذي يتسم به الأمريكيون في أوقات التفاهم ، ويعتبر أيضاً تفسيراً للفرع الذي لا يستند الى مبررات في أوقات الأزمات . وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام ، وكل لهجة عنيفة نذيراً بالتوتر ، وذلك يؤدي الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيراً ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدي به الى الارتباك .

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا وكلما بعد الأمل في احتمال التفاهم مع السوفييت ، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يجدر بنا إذا رغبتنا في عدم تكرار أخطاء الماضي فيجب التعمق في التفكير في ماهية هذا الماضي وتلك الأخطاء ، ويجب هنا ألا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغيير الحقيقي الجوهرى ، ويجب تفادى الوقوع في الخديعة نتيجة تفاهم قائم ، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل في العالم الثالث أو الحد من التسليح إذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقة الألفاظ والعبارات التي تستخدم لدى الحديث عن السلام وعن اقامة نظام عالمي بناء .

٥ - تفسير مفهوم « المصلحة الوطنية الأمريكية » :

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو اوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى ، ثم الاتفاق على انفاهم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء ماتضعه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر .

ومما لا شك فيه أن ثمة نظم دولية لا يقرها رؤساء الدول الكبرى ، وان مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا تكفى ، أى أن الابقاء على هذه النظم فيه اخلال بالتوازن الدولى ، والدليل الواضح على ذلك - بعد استبعاد الاتحاد السوفيتى - هو الصين الشيوعية ، فانه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن الصين عندما كانت قوية كان من امانيتها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها ، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الايديولوجيات ، الامر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة ، اذ كانت الصين دائما اما خاضعة لغيرها ومتسلطة على غيرها .

والامر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم (المصالح الوطنية الأساسية) بوصفها المحور الذى تدور حوله السياسة الخارجية ، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الافكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات) والتى منها أن (هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبحث عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميل لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة) والتى منها ما دعا اليه دين راسك وزير الخارجية (نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وان كل نزاعاتنا هى نزاعات ومشكلات الآخرين) .

ان مثل هذه الافكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتصنع المصاعب ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى ،

ولا شك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهي آمنة .

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة في العالم يجب أن يأخذ في حسابه بقدر الامكان الآمال العامة في العالم كله والتي ترنو الى الاستقرار وإلى التطور السلمي ، ولهنا يجب أن نحدد :

١ - ما الذي تمليه علينا مصلحتنا ؟

٢ - ما الذي يجب أن نحققه مما ورد في البند السابق ؟

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعاعات نرددها ولا نعنيتها مثل (وجوب مقاومة العدوان أينما كان) ومثل (ان الإسلام لا يتجزأ) وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات في بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذي سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات .

وحقيقة الامر انه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك ، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مما ترتب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التعهدات والمصارعة في أحيان كثيرة الى الاعلان عن العزم في التدخل المحتمل في الوقت المناسب في حالة وجود مصلحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة ، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليته .

ويؤكد ما سبق ما جاء في مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معاني (التوازن) وذلك في سنة ١٩٤٩ . لدى التعرض لحلف الأطلسي (وهذه المعاهدة تفرض على الأطراف المعنية الدفاع عن الأهداف والمبادئ التي تنادي بها الأمم المتحدة من حريات وتراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وعلى أساس من القانون . وتفرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل ما يلزم من أجل الدفاع عن السلام

والأمن . وهذه المعاهدة ليست موجهة ضد أحد ، وهي ليست موجهة إلا ضد العدوان ، وهي لا تستهدف التأثير في توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ التوازن) .

ولاشك أن مثالية المبادئ السالفة كان جديرا بها أن تقرن بالوسيلة التي تكفل لها التطبيق العملي أي أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في سياستها وأن تقيم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها ، وذلك أسوة ببريطانيا - قديما - التي كانت لا تتردد في الاعلان عن مفهومها الواضح للمصلحة البريطانية والتي كانت تتركز في منع أي سيطرة على القارة الأوروبية ، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة ، والتي كانت تتردد في اعلان مفهومها عن (السيادة على البحار) .

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هذه الأهداف وبالتالي تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية .

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا في نهاية الستينات ، إذ لم تكن الولايات المتحدة في وضع يساعد على انجاز برامج عالمية ناجحة ، كما لم يكن في مقدورها فرض الحل الذي تختاره . فإنه بينما كان في قدرة الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول ، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة في انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون ، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح في غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار في نظم دفاع مشترك قاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسئوليات المحلية .

ولا شك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القديم ويعتمد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل في موطنها الصحيح .

وان الولايات المتحدة لتشعر دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخي ، وهذه المهمة هي ايجاد الاستقرار ، ذلك الاستقرار الذي يستحيل تحقيقه دون توازن بين شتى القوى وعلى

ضموء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزاناً وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده .

ولا شك أن مثل هذا المخطط يقتضى ادارة ذات أفكار جديدة ومناهيم وأسعة ، لا تخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التى تمليها مواقف دولية معينة .

ولا يجوز اغفال ما يدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكى ، هذا العامل الذى يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف ، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التى ظهرت فى الخمسينات . ومن هذا القبيل أيضا نظرة الشباب الى فكرة الخدمة العسكرية وعلاقتها باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب الى فكرة السلام والحرية ، ومضمون كل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية (الأخلاق الجديدة) .

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل الى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الادارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوبا للوصول فى السياسة الدولية ، وذلك بغض النظر عما يقال له من أن فيتنام والتدخل الأمريكى فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة .

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين الخجل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتى توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان الى ربط التحكم بصراخ الجماهير ، وقد أسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير منتظمة ومناورات مسرحية .

ولكن يجدر هنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والأذى يعملون على اقامته وهذا يقتضى حزماً وحسماً ،

ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على ادارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثيرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى اقامة نظام مستقر .

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لصالح البلاد الأخرى ولصالح الولايات المتحدة . وبالذات لصالح الأجيال المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحى .

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هى التى تستطيع أن تساند موقفنا فى اطار الأهداف العالمية ، ولابد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الدائنية المشتركة .

ومهما كانت الظروف مناسبة الا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوء بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار .

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرافة والإدراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية.والتي لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدرائسات الكافية .

المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام بباريس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الأمل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الأمل الكبير ، وان كان من العسير - وقتئذ - تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية .

وبفرض توفر الثقة المتبادلة - وهو فرض نادر فى هذه الأيام - إلا أن تعقد الأمور والعلاقات الدولية ، انعكس على هذه المفاوضات خاصة بأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباحثات .

١ - الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات الى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال « ويستمودلاند » أمام الكونجرس فى نوفمبر عام

١٩٦٧ من أنه قد تم كسب حرب فيتنام عسكرياً ، وأنه في إمكان الولايات المتحدة سحب قواتها لتريجييا في أواخر عام ١٩٦٨ الأمر الذي أدى بالرئيس جونسون إلى التفكير بدوره في برنامج المسألة ، لولا أن هجوم التيت The Tet offensive فجأ افتراضات الاستراتيجية الأمريكية .

وقد أدى ذلك الهجوم إلى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية في شأنه من تطبيق النظم الأمريكية الاستراتيجية والسياسية التي تهدف إقامة نظم معينة في دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجية المذهب الكلاسيكي التي ترى أن الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال للأراضي وكذا استنزاف للعدو ، إلا أن الواقع أن ثمة عاملين جعلوا المهمة شاقة أمام هذه الاستراتيجية ، أولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب في تقدير قيمة الخسائر .

أن حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكري التقليدي ، إذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على أراض ، إنما السيطرة على شعوب ، أي أن حرب العصابات لها جذور عميقة في علم النفس ، فهي تعتمد على الشعور بالأمان تارة وعلى الرعب والتار والانتقام تارة أخرى ، لذلك فحرب العصابات نادراً ما تتمسك بالأرض بقدر تمسكها باستخدام الإرهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون أي نية في التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، إذ أن تسعين في المائة من الفيتناميين يعيشون في السهل الساحلي وفي دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ أن أكثر من تسعين في المائة من القوات الأمريكية كانت في القطاعات غير المأهولة بالسكان من أجل أن تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التي يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . إذ لم تكن تستطيع احتلال الأرض وحماية الأهالي في وقت واحد .

وكان الوضع في فيتنام متميزا بذاته ، فقد كان الأطراف المتنازعون موجودين في كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد أثناء النهار وعندما يكون عدد جنودها كافيا ، أما في الليل فقد كانت السيطرة « للفييت كونج » .

ويمكن القول ان الولايات المتحدة قد حاربت في ضوء مفهوم عسكري بينما قاتل الفيتناميون الشماليون في ضوء مفهوم سياسي ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا في طريقة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات في حكم من حقق النصر مادام لم يهزم ، أما الجيش الأمريكي فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادي الأمريكي ان تقضي على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الأمريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى بهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق ارض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول ان العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق اهدافها السياسية ، هذه الاهداف التي لم تجرز سوى نجاح شديد البطء ، ولما لمس الرئيس الأمريكي جونسون هذه الحقائق لم يتردد أن يعلن استعداد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط في أي لحظة وأي مكان وهذا معناه ان الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات وواقع الامر أن الساعة لم تكن مهيةا لمثل هذا التصريح اذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مهيمنة على البلاد ، فلم يكن لها على هذا الاساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ، لذا أعلنت (برنامج السلام والمصالحة) على اساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات في مجالات التقدم الاقتصادي الذي يخفف من حدة الإقطاع في فيتنام الجنوبية لولا أن أي تقدم اقتصادي في فيتنام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .

وفي غمرة هذا التقدم في الموقف فوجيء الجميع بهجوم «تيت» TET الذي اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطن حقيقة الموقف فوضعت حدا لعدد القوات المتمركزة في فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لكي تركز مجهودها على حماية المناطق الأهلة بالسكان وأصبح البحث عن حل سياسي أمرا حتميا الى أن حسم الرئيس الأمريكي جونسون الموقف في ٣١ مارس ٦٩ وفتح الباب للمباحثات الحالية .

٢ - الملاحظات التي أحاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية في مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصالات غير المباشرة والتي سبقت بدء المفاوضات والتي اتخذت مظهر البيانات والتضريحات التي أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطية وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ، وحكومة سايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة ، فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسوية وكان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة .

وبمراجعة روح اتفاقيات « جنيف » بشأن الهند الصينية يمكن أن نجدها تهدف الى ايجاد تسوية تؤدي الى إعادة توحيد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم وطبقي أن تسحب كافة القواعد الاجنبية من فيتنام إذا توافر فيها السلام ، هذا وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التي اقترحتها هانوي ، وهي :

١ - سحب القوات الامريكية .

٢ - اشتراط اتفاقيات « جنيف » بشأن حياض فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ - إعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التي يبديها الشعب .
هذا بينما زفقت الولايات المتحدة تلك النقطة التي كانت
تقرر أن يكون برنامج جبهة التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم في
فيتنام الجنوبية .

يضاف الى هذه الاتصالات الغير مباشرة ، اتصالات أخرى
سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعدم تنسيق الموقف داخل
الحكومة الأمريكية ذاتها ، ونتيجة لعدم وجود النوايا الحقيقية
الكافية لحل مشكلات عدة ضخمة كان يجب إيجاد الحلول من
أجلها - ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام - يضاف الى كل ذلك
النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى
ترى في الولايات المتحدة الرياء وعدم الاخلاص ، بينما ترى
واشنطن في فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا في الوقت
الذي كانت حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيدة
نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبية التي ترى أن
شعب فيتنام الجنوبية هو الذي سيقدر في النهاية مصير النزاع ،
وهنا تجدر الإشارة الى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ
نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبية ، لذلك كانت
السمّة الغالبة عليهم في أى مباحثات هي الحرص الزائد والشكوك
الكثيرة ، ولم يكن من اليسير تفادي كثير من المآزق والحرص .

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التي دارت في الأسابيع
الأولى من ابريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة اشارة بالنجاح ، ولكن
كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون،
ولا شك أن حكومة « هانوى » واجهت نفس المشكلة على جبهة
التحرير الوطنية الفيتنامية .

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا
القرار بأربع وعشرين ساعة تبادلت كل من « هانوى » و « سايجون »
التصريحات العدائية اللاذعة ، ولم يكن الهدف من هذه
التصريحات التأثير على المباحثات بقدر ما كان الغرض منها
التأثير على انصار كل فريق في الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة أن تتحمل جزءا من المسؤولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافي عمق وأهمية قلق وانزعاج حليفتها أزاء مستقبل غير واضح ، ولم تكن أيضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لقيتنام ، وكل الذي كان يهمها هو إرسال خمسمائة ألف جندي أمريكي الى المنطقة مما ضاعف المشكلة .

والآن فإن المشكلة هي انعدام الثقة في وعود الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك أن كثيرين ممن يوجهون اللوم لها سيشرحون بالآلم اذا رأوا مجهوداتها تتهاوى في فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بعود الولايات المتحدة - وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء في الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان ، فإن الاستقرار يرتكز على الثقة التي تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقواتها من جانب واحد ، أو أى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدي الى تدهور الموقف الدولي .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيلا في تعقيده ، فهي لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهي تعتمد على الضغوط الدولية التي تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات في مجالات الرأي العام الدولي ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» في المساومة من أجل أى تسوية ، لذلك فإن هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية .

وكذلك الاتحاد السوفييتي الذي قدم المساعدات الضخمة رائدة الجرص والحذر إذ أن أى انتصار كامل «لهانوى» ، يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية في العالم إذ يؤدي الانتصار على الولايات المتحدة الى نجاح للفكرة الصينية. في ادعاء أن عداء الولايات المتحدة مهما عظم خطره إلا أنه ذو فائدة في نهاية الأمر : هنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هزيمة «هانوى» معناها عديم قدرة الاتحاد السوفييتي على حماية بلد شيوعي

شقيق ضد الولايات المتحدة - ومن هناك هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت أضعاف النفوذ السوفييتي ولصالح الصين في جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة في صراعها ضد موسكو .

وقد كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا عاملا ذا تأثير على الموقف في فيتنام ، ولا يفوت في هذا المجال تناول شكوك الأيديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الإشارة الى المزاوة التي أصيبت بها « هانوى » خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف (١٩٥٤ - ١٩٦٢) بشأن لاوس قد حرماها من بعض الميزات التي اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق ان يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التي تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل « هانوى » كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط نسبيا في أى تصريح أو تصرف حرصا على عدم إثارة أو اغضاب جبهة التحرير .

وعموما فان « هانوى » أعطت الى واشنطن - من خلال هذه المباحثات - الشعور بأن « هانوى » غير سليمة التنازلات في مباحثاتها أو ما يصلح عنها .

٣ - الارتباط والمخاطرة في الدبلوماسية الفيتنامية :

مشكلة وقف القصف .

اشتراط الرئيس الأمريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك الا تستفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت « هانوى » ردا بسيطا وحاسما تعلن فيه ضمانها بأن المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة - في نظر هانوى - الا اذا صدقت نوايا الولايات

المتحدة ، وأكدت « هانوى » فى ردها أنها ترى علم ربط وقف القصف بالبدء فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت ترى صعوبة فى إعادة القصف - فيما بعد - بعد توقفه ، بينما كان الراى العام الأمريكى يتطلع الى أى مباحثات مقابل أى تنازلات أملا فى أن يرى ثمار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى فقد كانت « هانوى » حريصة على إيقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لانصارها فى الجنوب الانطباع بأن وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباط الدولى وظلا يبحثان عن مقابل أو عقاب خرق ومخالفة هذا الارتباط ، وأخيرا أمكن الوصول الى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه « جونسون » وقف الغارات وأوضح فيه أن « هانوى » تدرك كل الإدراك معنى وقف الغارات ..

وكررت واشنطن دائما فى خلال المباحثات التركيز على أن « سايجون » مشترك فى المفاوضات الإيجابية التى ستعقب وقف إطلاق النار ، وواقع الأمر أنه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح « سايجون » نفسها هذا الاشتراك ، إذ أنه من المنطقى أن يودى ذلك الى مناقشة وضع جبهة التحرير ، وهى مشاكل كان الأفضل تركها الى مرحلة متأخرة فيما بعد من المباحثات ، خاصة وأن « هانوى » ترفض الاعتراف « بسايجون » كما أن سايجون تأملت لأن ادخالها فى المباحثات أثار موضوع الاعتراف بجبهة التحرير ، وكشف عن خلافات بين الولايات المتحدة وسايجون ، وطبعى أن من أهداف هانوى كشف وإثارة الخلافات بين واشنطن وسايجون ، مما يودى إلى القول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجالى متفق مع الواقعية الى حد بعيد ، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شوطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تتفهم جيدا الأهداف وتدرس السبل لتحقيق هذه الأهداف .

٤ - وقف إطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد اثارت المفاوضات عددا من المشاكل امام الولايات المتحدة ، فقد ترددت في اى السبل تسلك ، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتمعق ، أو تبدأ بمحاولة الوصول الى اتفاق اجمالى لبعض الاهداف السياسية .

ولا يجوز اغفال خطورة الفارق بين كل واحد من الاسلوبين السابقين اذ لو اتبع الأسلوب الأول لتشابكت وتعقدت المشاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدي الى فقدان الثقة المتبادلة مما يضيع في النهاية تحقيق الاهداف النهائية ، والأسلوب الثاني يؤدي الى عدم وضوح الاهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغة في كل ما يتقدم به من اقتراحات .

وكان الجانبان يعتقدان ان وقف الغارات سيؤدي بالتبعية الى وقف إطلاق النار ، واحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة في كوريا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة ، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية ، اذ سيوقع الجانبان القرار وبذلك سيوازي خط وقف إطلاق النار خط الجبهة ، الا ان الوضع في فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك ان اعلان وقف إطلاق النار سوف يبريد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدي الى محاولة كل طرف المسارعة الى بسط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدي ذلك الى وضع شسبه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف الى ذلك كله صعوبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار والزام رجال العصابات باحترامه . وبحور الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات .

وعلى ذلك فقد كان الوصول الى قرار (صغنى) بوقف إطلاق النار اعجز سهولة من وقف إطلاق النار الذي يتم التوصل اليه من طريق المفاوضات .

وفى هذا الوضع شبيه بما حدث فى « لاوس » اى هو مؤد الى حرب اهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدبر كذلك الاراضى التى يسيطر عليها .

وكان من الصعب على « واشنطن » أن تقرر ما اذا كان من حقها أن تشارك فى حل المشكلة بهذه الصورة التى مظهرها تحالف بين حكومة « سايجون » وجبهة التحرير او ما يمكن أن يطلق عليه (الائتلاف) ، والواقع أن ذلك كان يؤدى بالضرورة الى تدمير النظام السياسى القائم فى فيتنام الجنوبية ، ويمهد للشيوخيين للاستيلاء على الحكم فى (سايجون) .

ولقد وجد فى مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذى يتقدماء وجه الولايات المتحدة بوصف أن الانتصار الشيوعى أمر لا مفر منه ، ولكن واقع الأمر أنه من غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجراة فى الحكم فى سايجون ومن غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسى فى فيتنام الجنوبية .

وخلاصة الموقف أن دعم فرص التآلف كان من شأنه هدم تام لا رجعة فيه للتطور السياسى لفيتنام الجنوبية ، خاصة وأن الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية أى حكومة ائتلافية ولا يستبعد أن يتحولوا من معسكر الى آخر .

وهكذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهى أن كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدى فى النهاية الى احتمال وقوع الولايات المتحدة فى مأزق ولا يستبعد فى الوقت نفسه أن يؤدى الى انهيار حكومة « سايجون » .

٥ - أين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب أنه عندما تسود الشكوك العميقة وتتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الأهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والقوة لدى كل من المعسكرين .

إن قوة « هانوى » تكمن في أن المعركة تدور فوق أراضيها وبين شعبها ، بينما تقاتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما وأن « هانوى » تحتفظ بمميزات سياسية في فيتنام الجنوبية ، وهي أقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق أهدافها السياسية ، وهي في الوقت نفسه تعتمد على ضغط الرأي العام العالمى وعلى الضغط الذى يمارسه فريق من الشعب الأمريكى ، وفى هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبغض هذه الحرب كقيل على أن يجبر الولايات المتحدة فى النهاية على مفادرة فيتنام .

وضعف « هانوى » يتمثل فى أنها غير قادرة على إيجاد العلاج لمشاكلها إلا للدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، إذ أن « هانوى » غير قادرة على الاستمرار فى الحرب دون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التى تشكل فى الوقت نفسه تهديداً إلى حد ما لسيادة « هانوى » ، هذه السيادة و (الاستقلالية) التى دافعت عنها « هانوى » - حتى الآن - باستبسال ، هذا بالإضافة إلى أنه حتى لو تحقق النصر فإن « هانوى » فى الوقت نفسه ستكون فى حاجة إلى إعادة بناء من جديد تستغرق عشرات الأوام .

يضاف إلى ذلك أيضا أن الأحداث الدولية الخازية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد أن كانت مشكلة فيتنام هى ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط البولية فى وقت

من الأوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية فى وقت آخر ، وانعكس ذلك على « هانوى » التى أبدت الاتحاد السوفييتي ، بغض النظر عن علاقاتها ببيكين ، وبغض النظر عن أى حرب محتملة بين السوفييت والصين حيث قد يتخلى الطرفان عن « هانوى » ، التى أدركت وقتئذ أن الظروف ليست فى صالحها .

وبالعكس فإن قوة الولايات المتحدة ان تجعل « هانوى » غير قادرة على اجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أى أنه قد أمكن المباحلة بين « هانوى » وبين احراز أى نصر عسكى وازغام الولايات المتحدة على مغادرة المنطقة ، وهذا هو ما دفع « هانوى » الى التفاوض الذى قد يؤدي الى هذا الجلاء ، وهنا يجب ان نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع اقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها الى الولايات المتحدة .

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعاً مختلفاً تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق فى فيتنام ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وإنما هى تقيم واقعا سياسيا جديدا . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسى غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة « لهانوى » ، لذلك فالتوقع الا يجازف أى من الطرفين باطالة المباحثات اسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديدا واضحا مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافذة للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييرا ينشأ عنه تدخل قوة خارجية خارجية الى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة اخلاصها فى نواياها انه اذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حدا لتدخلهم العسكرى وضغطهم السياسى ، فإن الولايات المتحدة لن يهمها أن تؤيد أى حكومة فى « سايجون » أو تدعها .

ومعنى هذا يجب أن يتم سحب تدريجى للقوات الامريكية وكذا لقوات « هانوى » ، ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا فى فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تتبع خطوطه العريضة من صميم مصالح الطرفين الخالصة وقد يحسن أن يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى او محليا على النطاق الاقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة ، وأن يقدم اطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش فى مناطق معينة مثل « دلتا الميكونج » .

وفى هذا الاطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن أن يقوم عليها ، ومن أهمها :

- ١ - أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيتنامى خالص ينمو وينجح فى فيتنام الجنوبية ، وبحيث لا يؤدى ذلك الى أن يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة .
- ٢ - أن يتعهد الطرفان بعدم اللجوء للعنف خلال فترة الانسحاب سعيا لتحقيق بعض أهدافها .
- ٣ - أن يترك - بقدر الامكان - للفيتناميين الجنوبيين امر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن التحليل السابق يتضح انه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية ، وأنه يجب أن يدرك الفيتناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الأساسية للمفاوضات المباشرة اذ انه لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشؤون الداخلية لهذا البلد فسوف يؤدى بها ذلك الى صعوبات كثيرة .

والمهم هو أن الأسلوب الذي ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية ، وهو الذي يمكن أن يؤدي إلى النجاح والسرعة في تحقيق هذا النجاح .

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» في المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الأولى تفاديها وتأجيلها إلى وقت لاحق ، فلم يكن من السهل تفادي مناقشة الوضع الداخلي السياسي لفيتنام الجنوبية مما يؤثر في علاقات واشنطن وسايجون .

ورغم الأثرة هذا الموضوع في هذه الفترة التي يعد فيها هذا الكتاب ، ورغم أنه لم يصدر في شأنه قرار حاسم ، فالمرء لا يستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون» ، والصورة المحتملة إذا قدر أن تشارك «سايجون» أن تتفرع عن المؤتمر الرباعي لجنبتان جانبيتان غير رسميتين جلساتها سرية ، لجنة من «هانوي» وواشنطن ، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير ، والمعتقد أن لجنة «هانوي» وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين وما يتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و «كمبوديا» كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون» وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلي للحكم في فيتنام الجنوبية ، وأما المؤتمر الرباعي فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولي الذي يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتي أمكن التوصل إليها عن طريق اللجان الفرعية .

ورغم أهمية «سايجون» في رفض الاعتراف ، بالوضع الداخلي لجبهة التحرير إلا أنه بلا شك إذا ما أدركت «سايجون» مدى ما يعود عليها إذا قبلت جبهة التحرير ، فسيصبح ذلك «لسايجون» أكبر قدر ممكن من إمكانية الإشراف والإلمام بالمسائل التي تمس مصالحها ومستقبلها ، خاصة وأن في قبول «سايجون» لذلك ما يساعد بين احتمال قيام أي تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير ، وسيأخذ الوضع صورة

(حكومة حرة ذات سيادة وهى فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهى جبهة التحرير التى تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شبيه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات .

وواقع الامر أن «هانوى» لا تستطيع الا قبول هذا الاسلوب فلامجال للاختيار ، فهى لا تستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها ، بينما هى فى الوقت نفسه حريصة على الا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع فى كل امر يتعلق بشئون فيتنام الجنوبية ، لذلك «هانوى» بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات أفضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وعام ١٩٦٢ بشأن «لاوس» .

وطبيعى أنه لايمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأنجبهة التحرير أو التخليعنها بحيث تصبح تحت رحمة «سايجون» لذلك فيمكن فى حالة عدم توصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن تكوين حكومة ائتلافية ، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة ، وهنا تجدر الإشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالاضافة الى الاشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفعالية للرقابة .

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر ، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة ، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الأهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون ، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى ، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية ، وهذا يترتب على عاتق «سايجون» أن توسع من قواعدها لى تصبح أكثر قوة مما

هى عليه الآن وأن تصبح أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين سياسياً .

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام ، ومهما كان الحكم على تصرفاتها ، إلا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحرب ، وأن تعطى الحكومة الامريكية الفرصة للعمل من أجل السلام على أن تضمن للشعب الفيتنامى تحقيق مايقا تل من أجله بشجاعة ، وأن يقرر مصيره بالطريقة التى يختارها .

الكتاب الثاني

ضرورة الاختيار

THE NECESSITY FOR CHOICE

حول ضرورة الاختيار

١ - يعتبر كيسنجر الستينات بمثابة نقطة تحول في علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ذلك أن فترة القوة التي لا تقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، واحتكارها ثم تفوقها الواضح في التسليح النووي ، ثم خروجها على سياسة العزلة في مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الاطلنطي ودخولها الحرب الكورية ، قد انقضت بتعاظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة» ، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ في مواجهة الاتحاد السوفييتي ، والتوسع الشيوعي في الدول المتخلفة ، ومصر الديمقراطية في الدول حديثة الاستقلال ، وجدوى حلف الاطلنطي وسباق التسليح .

وكان السبب في تدهور مركز أمريكا في العالم هو أنها لم تعد «القوة التي لا تقهر» ، وأصبحت مشكلة «البقاء» Survival و«الامن» من المسائل المعلقة بالنسبة لها .

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا ، غير أن ماصاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها على اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض .

— يلقي كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية في زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التغيير الثوري في عصرنا الحديث (الستينات) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافترقت الى المعايير التي تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده .

— وفي مجال الأمن القومي تفتقر أمريكا الى نظرية استراتيجية وسياسة عسكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة ، وبدون احساس موحد بالهدف ، حتى ان حلف الأطنطى الذى يمثل محور سياسة أمريكا الخارجية — فى رأى كيسنجر — لم تتم مواعنته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة ، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية فى اوربوا ، ومستقبل المانيا وطبيعة العلاقات بين دول الاطنطى الى حد كبير ، وهذا بدوره سبب ارتباك داخل الحلف .

— وفى مجال الدبلوماسية فانه بدلا من بحث ودراسة الاهداف التى تتجه نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما اذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التساهل أو أن تجنح نحو الجمود أم المرونة . وقد كان الجمود والتردد فى مجابهة الشيوعيين دبلوماسيا من شأنه أن يضعف من جانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسلام ، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن أضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت الى معاملة الشيوعيين لدبلوماسيى الغرب باحتقار شديد .

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتى الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة .

— وفى مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور أمريكا قاصرا

عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الآخذة في النمو ، ذلك أن المعونة الاقتصادية والدعم المادى قدم لدول تفتقر الى البنيان السياسى ، وأن البرامج الاقتصادية في حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصحبها عملية بناء سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم . وكثير من هذه الدول الآخذة في النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية ومن ثم فإن مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة في رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن أيضا محاولة بث مفاهيم الغرب في الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول .

٢ - ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الأمريكية مبينا أنها ترجع لتبنى فكرة أن الوقت في صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائي مضمون فإنه لا يعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتنشأ اتجاهات سلبية لارجاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال في الاعتبارات التكتيكية اليومية . ولذا فإن ماتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالعقم في هذا العصر الثورى .

وأنه اذا استمرت هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما إذ أن الاتحاد السوفيتى - مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب - سيمارس الضغط في مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا في القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين .

على أن كيسنجر يرى للأمر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا في نظره معالجة نواحى الضعف باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الاطلنطى تؤدي بها الى الالتحام في نوع من الاتحاد الكونفدرالى ، وبالتحرك بحوية وجراة . وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها .

وفي هذا الصدد فإن الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف

وموازنين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون في وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل في قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه ولهذا الغرض فإن المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وإنما اتباع أسلوب مختلف وموفقا أكثر ديناميكية .

٣ - وهذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصبر إذ أن السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة . وفي هذا الصدد فإن التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التي تستلزم مواجهة عدد من المتناقضات ، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصحبه سعى لتحديد التسليح والسعى لتدعيم الأمن القومي يصحبه اتجاه للتفاوض مع الجانب الآخر ومساعدة الدول الحديثة الاستقلال في طريق الحرية والكرامة دون تبني تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وأن التحكم في هذه المتناقضات هو مقياس لمقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء .

حول مشاكل الردع

١ - سيكولوجية الردع :

تتعمد مشكلة الردع في اطارها الحديث بسبب تداخل عدة عوامل وحقائق متعارضة . فالولايات المتحدة الآن اقوى من اى وقت مضى غير انها لم تكن في اى وقت في الماضي اكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن . ورغم أن لديها القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتى بل وأكثر بكثير ، الا ان هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع .

ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة الى ثلاثة عوامل :

(١) مشكلة الردع :

وهى مشكلة حديثة في تاريخ السياسة العسكرية ، ففى الماضي كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختباره هو النصر . اما فى العصر النووى فقد فقد النصر معناه التقليدى واصبح نشوب الحرب فى حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة .

ومن ثم فان سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أساس قدرته على حفظ السلام .

والنتيجة التى تنطوى على تناقض أساسى لذلك هى أن نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا . فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوافرة فى وضع معين . وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو : طريقة تفكير العدو المحتمل وعلى ذلك فان أى ضعف ظاهرى يكون له نفس نتائج الضعف الحقيقى . وفى نفس الوقت فان أى موقف يقصد به التمويه وبأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوسيلة للردع من تهديد حقيقى يساء فهمه على أنه مجرد تمويه .

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة فى استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل . والردع فضلا على ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه اذا كانت القوة صفرا أو اذا توافرت وكانت الرغبة فى استخدامها صفرا فان الردع يفشل . وهذا لوضوح ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء .

ومن ثم فانه من الخطأ القول بأن هناك فجوة فى الردع ، فالردع إما أن يكون فعلا أو لا يكون ، فليس هناك محل للخطأ ، فاذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فان الردع يفشل .

(ب) تغير التكنولوجيا :

وهذا يعنى أن الحقائق والسياسات التى تنبع الآن قد لا تصلح للغد ، وهكذا مما يجعل الأمر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ .

(ج) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة :

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة في الاستراتيجية تمثلت في أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية :

— فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حملته .

— فترة انتهاء الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق الأمريكى في وسائل اطلاقه .

— فترة بدء تطوير السوفيت لنظام فعال للاطلاق ولكن استمرار التفوق الأمريكى من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية فى الخارج .

— فترة تقارب مالدى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية ووسائل اطلاقها وتمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الأنواع .

وعلى هذا فان التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فان نظرية « الانتقام الشامل » تكتسب معناها فى هذا المجال . على أنه فى فترة تقارب قوة التدمير لكل من الجانبين ، فان خطر التدمير ومداه قد ينقص نتيجة لانعدام الرغبة فى استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذ على محمل الجد . وان مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد أن حدوث صراع نووى هو امر بعيد — قد تثير عدة أسئلة خطيرة حول تصميم الغرب على الالتجاء الى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده (السلاح النووى) ومن ثم فان أيا من الدول الغربية لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من قيمته .

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق

الامريكي على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق الى مايمكن أن يحدث لو تفوق الروس في مجال الصواريخ على الامريكان .

٢ - المشكلة الاستراتيجية للردع :

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذيثار حول ما سمي بفجوة التسلح الصاروخي missile gap والذي بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد السوفييتي سينتج في الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة . ويفند مواقف ثلاثة في أمريكا كرد فعل لذلك :

— موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل في ان تعدد اسلحة الانتقام الامريكية تعوض النقص في الصواريخ البعيدة المدى .

— يعتقد بعض نقاد الحكومة في أن تفوق الروس في الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجيء على الولايات المتحدة . وهذا يعني أن «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة في نظام الردع» .

— وفريق ثالث يرى أنه حتى ولو كان الفارق لا يصل الى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجيء على أمريكا ، فإنه على أي حال سيمكن الدول الشيوعية من «الابتزاز النووي للدول المجاورة لها» .

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيراً الى أن الهجوم المفاجيء قد يكون عدوانياً وقد يكون دفاعياً وقائياً ، وفي الحالة الاولى فان أبة دولة — في نظره — لن تقدم عليه مالم تكن لديها قوة متفوقة تماماً وما لم يتوافر لديها التاكيد بصورة كبيرة من النصر . وعلى هذا فان القيام بهجوم مفاجيء لن يقدم عليه أحد اذا انطوى على تضحيات لايمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة .

أما في حالة الهجوم الوقائي فإنه يحدث نتيجة عاملين :
الخشية من هجوم وشيك والوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية .
ويمكن توفير عنصر الردع من الهجوم الوقائي بتجنب الاجراءات

التي قد تفسر على أنها تهديد لهجوم مفاجيء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد - لا يتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الأولى . وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الأولى وقوة الضربة الثانية للدولة قل حافز العدو على توجيه ضربة وقائية .

ويصل كيسنجر الى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل في عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من لى هجوم حتى لو توافرت لديها أحسن الوسائل . ويصل كيسنجر الى حد التشكك في مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الأولى خاصة باستخدام الصواريخ ستعطى من يوجهها ميزة على خصمه ذلك أن الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقدر كبير من الدقة وضمان المفعول ، ومن ثم فإن ربط الردع بأعداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالمهم هو عدد الصواريخ والطائرات التي يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الأولى .

وعلى ذلك فإن عددا أقل من الطائرات والصواريخ موزع في مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز في نقاط قليلة مكشوفة . ومن ثم فإن أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبي في الصواريخ .

ويشير كيسنجر الى أن دراسة الضرورات الاستراتيجية للردع قد انتهت الى ثلاثة استنتاجات :

١ - أن وجود قوة انتقامية لا يمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع ، فالوضع الحصين لا يتحقق الا اذا نال المعتدى - مهما كان نطاق وتوقيت هجومه - خسارة لا يمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه .

٢ - أنه اذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فإن الوضع الحصين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توزيع القوات وتحصينها وسرعة تحركها .

٣ - للحفاظ على الردع فإنه ينبغي تجنب خطرين : أحدهما النظر الى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما إعطاء التوازن الطويل الأمد في الإمداد أولوية على حالة الاستعداد الفعلى الراهنة .

فبالنسبة للخطر الاول نجد ان سرعة التغير التكنولوجى تهدد بقلب أى توازن ظاهرى فجأة وبدا فان التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الراهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة .

وينتهى كيسنجر الى ابراز ان عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت فى الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الأمريكية فى وضعها الحالى المكشوف فان الاتحاد السوفيتى قد يجد مايفر به على توجيه هجوم مفاجيء أو حتى هجوم وقائى ضد القوات الوقائية الأمريكية . ويمكن أيضا ان تتعرض أمريكا لهجوم وقائى اذا استمرت فى اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازى السوفيتى ذلك أنه فى حالة حدوث أزمة - وربما لا تكون من عمل الاتحاد السوفيتى مباشرة مثل ثورة العراق - قد يدفع التهديد الأمريكى لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت الى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الاولى . ومثل هذه المشاكل لا ترجع كلية أو حتى الى حد كبير الى «فجوة الصواريخ» الفارق فى قوة الصواريخ بين أمريكا وروسيا لايفر العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر مايجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا . وهو يؤكد ماأثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كمنصر ردع ازاء عدد متزايد من التحديات . وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتى فى الصواريخ لن يؤدى لهجوم مفاجيء من جانب السوفييت ، فإنه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية فى ناحية الأمن .

وينتهى كيسنجر الى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط أية سياسة لتحقيق الأمن القومى .

غرض القوة الرادعة

١ - القوة المضادة أو الردع المحدود :

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبنوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبنوا ما يسمى بالردع المحدود والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذى يحدث الردع وما اذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغي أن يكون القضاء على الجهاز العسكرى المضاد أو أن الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا .

انصار استراتيجية القوة المضادة ينادون بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فمتى تحطمت تم التأكيد من النصر . ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة ومحمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية .

وينتقد كيسنجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنها لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التي يفرضها العصر النووي ذلك أن انتظار الضربة الأولى من العدو يمكن أن يبدأ حربا شاملة تنتهي بكارثة للجميع ، وفي هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلا خاصة وأن صواريخ العدو ستكون قد أطلقت وليست في قواعد انطلاقها ثم ان جزءا من القوة الانتقامية الأمريكية سيكون قد دمر .

وفي ظل هذه الظروف فان المخرج الوحيد الممكن قد يكون في العمل على إيجاد حالة تجمد بتوجيه ضربة لكيان العدو القوي . وينتهى كيسنجر باستنتاج بأنه ما لم يحدث إكتشاف تكنولوجيا خطيرة ، فان النصر في حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق هجوم مفاجيء .

أما أنصار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جدا وأن الأمر الأساسي هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو . ويكون الهدف التدمير الكلي ومن ثم فان نظرية الردع المحدود تربط حجم القوة الانتقامية بعدد مراكز التجمع السكاني السوفيتية الكبرى .

وينتقد كيسنجر أنصار هاتين النظرتين اذ انهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيار ليس بين القوة المضادة أو التدمير الشامل ، اذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هناك بدائل تعتمد على أهداف وقدرات الطرف الآخر ، ثم ان فائدة القوة الانتقامية يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخاطر : خطر حرب عامة ، وخطر حرب محدودة . فالحرب العامة تمثل عدوانا لو لم يقاوم فانه سينتهى بانهاية الدولة التي تتعرض لها فورا وأن هجوما ناجحا على القوة الانتقامية سيمكن العدو من فرض شروطه . أما العدوان المحدود فانه تهديد يعرض وجود الدولة للخطر في نهاية الأمر - فانتصار المعتدى سيؤدي لتدهور وضع أمريكا الدولي غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية ومثال

ذلك هجوم على بورما قد يجز وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى
في آسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها إلا بصورة غير مباشرة .
ويحدد كينسجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين
القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
وهي :

(أ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية في وضع يمكن
معه مهاجمتها (غير محصنة) .

(ب) حالة كون القوات الأمريكية محصنة والسوفيتية غير
محصنة أثناء الاختكار الأمريكي للتسلح النووي .

(ج) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية
محصنة وذلك في ظل التفسير الأمريكي لما يعرف « بفجوة
الصواريخ » أي تفوق روسيا على أمريكا في مجال الصواريخ .

(د) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية
غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ .

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجي هي
الحالة التي لا يمكن لأيهما فيها أن تحمي قواتها الانتقامية ضد
أي هجوم مفاجيء . فأي طرف يمكنه أن ينتصر إذا وجه الضربة
الأولى أو أن يهزم إذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه
الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة
الضربة الثانية تاما وكبيرا ، وهذا يعني أن الطرف الذي يوجه
الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه في حالة غير محصنة مثل
خصمه ، ومن ثم فإن القوة الانتقامية التي تكون غير محصنة
تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء إلا إذا تلقت
تحذيرا كافيا وهو أمر صعب من الناحية الفنية ذلك أنه
في هذا الوقت الذي يمكن فيه للصواريخ العبارة للقارات
أن تنتقل لأهدافها في أقل من ٣٠ ثانية ، فإن رد الفعل يجب أن
يكون تلقائيا وأتوماتيكيا بقليل الإمكان إذ يصبح من المحتم أن
يخرج قرار دخول الحرب من عدمه من حيز الاعتبارات السياسية

أو حتى العسكرية . وقد تكون المعلومات التي يبنى عليها رد الفعل خاطئة حيث أنه لا يوجد وقت كاف لاختيار صحتها ودقتها . وعلى ذلك فإن الوضع الغير محصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسبيا مثاليا للحرب الوقائية . فأي تهديد - أو حملة الطرف الآخر محمل الجد - من الممكن أن يؤدي توجيه ضربة وقائية خاصة اذا كان الطرف الذي توجه ضده غير محصن كذلك .

على أن العدوان المحدود في هذه الحالة يكون غير مرغوب فيه الى حد ما اذ يكون من الأفضل عدم المجازفة بالدخول في حرب عامة بالاشتباك في حروب هامشية محدودة والعمل بدلا من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة .

ويختلف الوضع اذا واجهت قوات انتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعني الأولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجيء وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة أثناء تفوقها النووي على روسيا وهو الوضع الذي لا يتحقق حاليا .

ففي الوضع الحالي الذي يكون فيه الطرفان في حالة غير محصنة فإن ما ينتج عن ذلك هو حالة من الركود والتجمد بنض النظر عن كون قد بدأ بالهجوم ، ذلك أن أي طرف يمكنه أن ينزل قدرا غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذي بدأ بالهجوم . وحيث أنه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الأولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية فإنه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجيء أو وقائي . فالوضع الغير محصن المتبادل للطرف يعني ردعا متبادلا . وهو أكثر الأوضاع استفزازا من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة . .

وفي نفس الوقت فإنه أقل الأوضاع تحقيقا للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يجذ استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعني أنتحارا لكلا الطرفين .

٢ - فجوة الصواريخ والردع المحدود :

يمثل الجدول التالي تأكيدا لأمور قد تؤدي لاعادة النظر في مفهوم أمريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين انصار استراتيجية القوة المصاده وانصار الردع المحدود .

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير الى انه خلال الاحتكار النووي الأمريكي كانت الولايات المتحدة محصنة تماما كما كان الاتحاد السوفيتي غير محصن تماما . ثم انه كان للولايات المتحدة علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة في الطيران البعيد المدى وضع استراتيجي أفضل لا يمكن للاتحاد السوفيتي القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة - وفي ظل هذه الظروف فانه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتي لتفوقه في النطاق المحلي لانه لم يكن واثقا من ان الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من ازمات الى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي . وحتى رغم ذلك فان التفوق الاستراتيجي الأمريكي لم يمنع حدوث حصار برلين ، والحرب الكورية ، وكبت ثورة المجر والتهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس .

ومهما كان المغزى الاستراتيجي «للانتقام الشامل» في ضوء هذه الظروف ، فانه سيصبح من الصعب الاعتماد عليه في الأعوام القادمة . ذلك انه ليس هناك شك في أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، الأمر الذي يبقى هو مقزها . فهي قد تعني أن أمريكا يمكن أن تخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى . وفي هذه الحالة فانه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجيء ويكون من التهور الشديد في هذه الحالة استجلاب هجوم وقائي بأن تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود .

ملفزة القوة الانتقامية
الامريكية على الردع

| الضمان المحدود | الحرب الشاملة |
|---|---|
| غير مضمون النتيجة ولكن غير مستقر | غير مستقر لدرجة عالية |
| تصاد تكون مديعة الثالثة | متفائلة جدا ضد أي هجوم مفاجيء مضمود. |
| يمكن ان تمنع القوة الشاملة من العدوان المحدود . | عالية بالنسبة للردع ضد الحرب الشاملة . |
| يكون التهديد بحرب شاملة مديم الثالثة . | حالة من الردع المتبادل |

نتيجة الحرب الشاملة

| الاتحاد السوفيتي | الولايات المتحدة |
|---|--------------------------------------|
| موجهة الغربية الاولى ينتصر | موجهة الغربية الاولى ينتصر |
| موجهة الغربية الثانية يتهم | موجهة الغربية الثانية يتهم |
| الغربية الاولى تنتصر | الغربية الاولى لا تؤدي |
| الغربية الثانية لا تؤدي الى انتصار او هزيمة. | الى انتصار او هزيمة احد . |
| الغربية الاولى لا فوز | الغربية الثانية تنهمر . |
| ولا تقهر | الغربية الاولى فوز |
| الغربية الثانية تقهر . | ولا تقهر . |
| الغربية الاولى لا فوز ولا تقهر | الغربية الاولى لا فوز ولا تقهر. |
| الغربية الثانية لا فوز ولا تقهر . | الغربية الثانية لا فوز ولا تقهر . |

وضع القوة الانتقامية

| الاتحاد السوفيتي | الولايات المتحدة |
|------------------|------------------|
| غير محسن | غير محسن (١) |
| محسن | غير محسن (٢) |
| غير محسن | محسن (٣) |
| محسن | محسن (٤) |

٢ - المفزى السىاسى للوضع المحصن لكلا الطرفين :

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضع المحصن للمعتدي وهى المشكلة التى ترتبت على تفوق السوفيت فى الصواريخ ، يمكن القضاء عليها بالعمل على ازالة هذا التفوق ، ذلك أن «فجوة الصواريخ» هذه على العكس ، قد أسرع بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيره سوف تفعله على اى حال . فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى - وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة - ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصواريخ . ورغم أنه من الضرورى أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصواريخ والتوصل الى قوة السوفيت فيها ، فإنه يكون من الخطأ البالغ افتراض امكان عودة الولايات المتحدة الى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية . والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السوفيتى فى الصواريخ ستكون نوعا من الوضع المحصن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازفة عن القيام بها .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن المتبادل ، فإن تركيب الردع سوف يتغير بصورة جذرية ، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة أمور :

١ - أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لئلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تمويه .
٢ - أن يفهم العدو المحتمل تصميم الطرف الآخر على مقاومة الضغط أو الهجوم .

٣ - أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يراعى مصالحه الخاصة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهّن بها .

٤ - وأن يصل العدو المحتمل - عند تقديره لمصلحه الخاصة - للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» الى الإيحاء بها . وبمعنى آخر يجب أن يصل لنتيجة أن خسائر العدوان أكثر من فوائده .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن لكلا الطرفين ، فإن هذه

الشروط سيكون من الصعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب
شاملة .

وعندما تم تطوير نظرية الردع في البداية ، كان مفترضا أن
المعتدى يكون أمامه أساسا لونين من الاختيار : اما أن يهاجم
أو لا يهاجم . وكان من المعتقد أن الردع يتوقف على معرفة المعتدى
بأن عقوبة العدوان - على أى نطاق - ستكون في صورة ضربة
انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة . وبعد ذلك ، وعندما
تعددت المراتع والصعوبات السيكلوجية التي أوجدتها نظرية
الانتقام الشامل ، فانه أصبح يقال بأن الردع يمكن أن يكون فعالا
طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم .

على أنه أصبح واضحا أن المعتدى لديه ألوان أخرى من
الاختيار سوى أن يهاجم أو لا يهاجم . ففي مقدوره أن يهاجم على
نطاق يجعل الانتقام الذي يهدده لقاء هنجومه أمرا ينطوي على
مخاطر كثيرة . كذلك ففي مقدوره من ناحية أهم أن تكون لديه
الفرصة للابتزاز . ومن شأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذي
يتعرض للتهديد أن يبدأ هو بالحركة التالية . ومن ثم فإن المعتدى
عليه المحتمل يواجه مشكلة محيرة في تفسير نوازع ونوايا المعتدي .
فيجب أن يقرر ما اذا كان المعتدى «يعنى» حقا تنفيذ تهديده .
وعلى الرغم من أن المعتدى لا يمكن أن يكون متأكدا من أن المعتدى
عليه لن ينتقم ، فإن المعتدى عليه لا يمكن أن يكون متأكدا من أن
المعتدى لا يعنى تنفيذ تهديده . وفي هذه الحالة فإن الابتزاز يرجع
كفة الميزان السيكلوجي ضد المعتدى عليه اذا كان البديل الوحيد
هو اللجوء لحرب شاملة . ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع
الراهن تجعلها تتردد في تعريض بقائها وجودها للخطر على أساس
افتراض أن المعتدى لا يعنى تهديده .

وقد كانت سياسة السوفييت في سلسلة من الأزمات تمتد
من برلين الى الكونجو الى كوبا تستهدف أساسا افهام الغرب
مغزى البدائل المتوقره امامه . فاما إن يتوأم ويتفاهم مع السوفييت

أو يجازف - مهما كانت المجازفة بسيطة - بمواجهة استعداد السوفييت للدخول في حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر الى أن هناك صعوبات في تحقيق الشروط الاربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة خاصة على الشرط الخاص بالإيحاء للمعتدى بأن خسائر ومضار عدوانه أكبر من فوائده ، فيشير الى أن هناك صعوبتين تكتنفان ذلك :

صعوبة استراتيجية :

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجا من الاستعداد والدهاء والمهارة ، تحقيقها يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد الوضع الراهن ، كما يكون مستحيلا بالنسبة لتحالف من مجموعة دول . ذلك أنه أما أن تكون قدرة المعتدى عليه على الانتقام لا يصدقها الطرف الآخر الأمر الذى يشجع المعتدى على عدوانه وأما أن تبدو الولايات المتحدة (التي أعطاها كيسنجر مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبدا تدفع السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها . وفضلا على ذلك فإن نتائج أى تهديد بحرب شاملة تخرج الى حد كبير عن سيطرة الولايات المتحدة . فهي تعتمد على مدى قدرتها على اصابة الاتحاد السوفيتي . فإذا اعتقد السوفييت أن قوتهم الانتقامية محصنة ، فإن التهديد الأمريكى لن تكون له أية فعالية في تحقيق الردع . أما اذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم الى حد كبير فإنه لن يكون أمامهم من مخرج سوى توقع هجوم أمريكى . ومشكلة استخدام الردع الشامل في وضع يقوم على التموه من جانب الطرفين تتمثل في أن الردع قد يكون اما مقنعا جدا أو غير مقنع بصورة كافية .

صعوبة سيكولوجية :

ذلك أنه اذا بدت فوائد العدوان أكثر من مضاره ولو لمرة فان الردع سيفشل . وقد يحدث ذلك ببساطة اذا فسر الجانبان

طبيعة الفوائد والمضار بصورة مختلفة . ففي أى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيها المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل أهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة ، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالأقليم الذى يتعرض للتهديد . وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار الى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه . أما فى كافة المجالات الأخرى فان طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر . فالمرء مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة .

كذلك فان الجانب المستعد للمجازفة أو الذى يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر . فخلال أزمة السويس ، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس ، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة . وأثناء الثورة الجزائرية فان الغرب - رغم أنه كان أقوى بكثير - لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات مماثلة ضد الاتحاد السوفيتى ؛ وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة . ففي كل أزمة - من برلين الى الكونجو الى كوبا - كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنها نتيجة للابتزاز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ . وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيرا من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته .

ويختتم كيسنجر بقوله بأنه اذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فانه سيصبح امرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن . فقد يؤدى الى دبلوماسية التموهه وستشجع التهور . فاذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين

بان مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما ، فانه من الممكن أن تحدث مواجهة وصادم نتيجة للاحساس بالأمن الناتج عن ذلك .

وعلى أى حال فان الأزمة التى أدت للحرب العالمية الاولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب . وعندما وقعت الحرب فى النهاية فانها تحولت لحرب شاملة لسبب تافه لانه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها .

٤ - الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتقد كيسنجر أصحاب الراى القائل بان التهديد بالحرب الشاملة هو الردع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ما ينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته . ومن ثم يذهب أصحاب هذا الراى الى أنه فى أى موقف معين ، فان المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده . فاذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا .

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا . وللردع من هجوم على أذربيجان قد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل .

وينتقد كيسنجر هذا الراى المعتمد على «الأثر الغير مؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغط العسكري الشيوعى الذى تمثل فى الابتزاز الى أعمال العدوان المباشر فضلا على ذلك فان أى رجل دولة إذا اعتمد على « الأثر الغير مؤكد» فانه لا يدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير . فاذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فانه اما أن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل

التهديد الرادع في المستقبل ومن ثم فانه في مجال الواقع العملي نجد أن نظرية « الأثر الغير مؤكد » تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا . وفي معظم المواقف فانها لا تخدم العالم الحر لأنه في حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعنى ما يهدد به .

وينتهى كيسنجر الى انه من الضروري ان تكون واضحين حول مدى عدم التأكد المقبول . فالحد الأدنى لا يجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التي تشجع العدوان . والحد الأعلى لا يجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يثير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر . فالحد الأدنى من عدم التأكد ينبغي أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر وفي الوقت الذي تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود ، فانها تتجنب أي احساس بالآلية التي تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما أن يتم اللجوء للقوة .

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة . ففي معظم الأحوال المنظورة في المستقبل القريب فإن مثل هذا التهديد إما أن يؤدي تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل وإما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لا يصل الى الحد الأدنى من عدم التأكد . فإذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة ، فإن التهديد بحرب شاملة يعني استجلاب هجوم وقائي من الطرف الآخر . وإذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة، فانه في مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدق وذلك رغم ان القدرة السوفيتية - حتى في هذه الظروف - على القيام بهجوم وقائي مستجمل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال في فترة التفوق الاستراتيجي الأمريكي .

وإذا انعكس الوضع - السوفييت في وضع محصن والولايات المتحدة في وضع غير محصن - فإن التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيعنى انتحارا قوميا .

أما إذا طور الطرفان قوات انتقامية محصنة فإن التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه . وباختصار القول فإن الطرف الذي سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائي لحماية مصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة ، سيفرض حاجزا وعائقا أمام نفسه خاصة لو كان دولة تبنى الوضع الراهن فليس معقولا السعى لحماية مصالح وقيمة الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصالح والقيم .

وينتهي كيسنجر الى أنه لكل هذه الأسباب يجب نبذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع - وهو التهديد بالانتقام النووي - وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا لها في اصطلاح الردع الذي يطلق على القوة الانتقامية والتي توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشكلة الأمن .

ويستدرك كيسنجر قائلا : ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أي تحد لوجود أمريكا . وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك الهدف الأول في السياسة العسكرية الأمريكية .

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلي على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلي للقوات العادية كما حدث في لبنان . وينادى بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث أنه لا تتوافر للولايات المتحدة حرية الاختبار في كافة الظروف .

تقيم الحرب المحدودة

١ - طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها قد أصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفا ، فالفجوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعا فإى زيادة فى التدمير يقابلها تشكك فى قيمة الردع ، وفى إطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع ؛ فإن هو فشل فإن الاعتماد على الردع الجماعى سيضمن النتيجة المباشرة ؛ ذلك أنه أما أن يودى الى الاستسلام أو الى أبشع أنواع الحروب المسببة للكوارث . وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر إلحاحا من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التى هى على استعداد لتنفيذها اذ كلما اتسعت الهوة بينها اتسع مجال تشهير السوفييت بها . وكلما اعتمدت فى الردع على القصاص النووى ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغط الشيوعى التى تهدد بسياسة الأمر الواقع، ففي عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذى يستطيع أن يضيف مزيدا من القوة دون الالتجاء الى حرب شاملة - أو الذى يستطيع أن يهدد بذلك - ميزة فاصلة على

خصم ليست لديه القدرة . والمعروف هو أن غرض القوة العسكرية الغربية الحيلولة دون الحرب لا إشعالها .

ويرى كيسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل بينهما ؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه إلى احتمال حدوث العدوان ، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما بنسبة معكوسة ، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع . وإذا كان الجانب الذي يبغى الردع يؤكد رده التدميرى على حساب احتمال الثأر فقد يشجع العدوان . وإذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية تصل تكاليفها إلى أدنى حد فإن العقوبات ضد العدوان قد تصبح بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال . فالتحدى الذي يواجه السياسة الأمريكية العسكرية هو إقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعة وبين الاستراتيجية التي نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع .

وهذه الاعتبارات تنعكس بصورة عامة على مشكلة الحرب المحدودة - وهى ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد بالثأر الجماعى قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه - ذلك أنه لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعى فهى تنشئ قوى عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذى يبدأ به . فالردع قد يكون كاملا إذا لم يستطع المعتدى إلحاق الهزيمة بالقوى العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذى يتخذه العدوان ، فإذا زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل وحينئذ تكون أبواب العمل العسكرى المختلفة موصدة دونه .

ويمضى كيسنجر قائلا : ان أصحاب النظريات فى الحرب المحدودة لا ينكرون أن الخطر الذى تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى أقل من خطر الثأر الجماعى ، ذلك أن الغرض من استراتيجية الحرب المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا إذا حدث وفشل الردع فإنها توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتفى بها ذاتية القوى الثأرية .

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتمدى قيودا معينة .

٢ - بعض أشكال التجديد :

ضرورات التجديد :

- هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هي :
 - قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الأمر الواقع .
 - طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة .
 - ربط هذه القوات بدبلوماسية مقنعة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل أن ثمة رغبة ملحة في التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط .
- ويقول كيسنجر : ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول في ثأر تدريجي ؛ أو حرب استراتيجية محدودة ؛ كما أن البعض الآخر يجبذ استراتيجية الثأر غير المباشر الذي يهدف الى معاقبة المعتدى في مكان غير الذي وقع فيه العدوان . وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلي . وكل هذه الاجراءات لها فائدها في منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة .

٣ - حرب العصابات :

- يقول بعض المفكرين - الذين تروعهما أخطار الحرب النووية - أن أي صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع الى مجزرة نووية ، ومن ثم فهم يجذبون منع العدوان أو ردعه عن طريق حرب العصابات ، غير أن هذا الرأي يبسط العملية أكثر من اللازم ؛ إذ لا يوجد أي نشاط موال للغرب في أي دولة شيوعية ذلك أن الثورات التي حدثت في المجر والتبت مثلاً تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهي لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعي .

ويضي كيسنجر قائلاً : انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فإن فائدها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها الى حد كبير

لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنها سوف تقصر من جانب المعتدى بالافتقار الى الارادة .

وينتهى كيسنجر الى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفًا خاصة ملائمة لكي تكون ممكنة ، مثال ذلك ما حدث في يوغوسلافيا والجزائر ؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث في الصين أو الى مساحات واسعة كما حدث في روسيا ، ومثل هذه الحرب يمكن أن تستمر اذا لقيت تأييدا من الخارج عسكريا وأديبا على حد سواء مما يعطى الأمل في النصر في النهاية .

٤ - الحاجة الى الدفاع المحلى :

ويرى كيسنجر أنه لا بد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعى اذا كان يبنى منع الانتقاص بشكل تدريجى ، ولذلك فان القدرة على الدفاع المحلى لازمة حتى تسير سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبات الأمن الأمريكى والغربى جنباً الى جنب .

ويمضى كيسنجر الى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هى أساس الردع أو المنع فإذا قام الأمر الواقع فان غرض الاستراتيجية لا يصبح حمل المعتدى الذى ينوى الاعتداء على الأحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه السياسة على الانسحاب ؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فان العبء السيكلوجى يقع عليه ولا بد له من أن يتخذ خطوة ايجابية مما سيرغمه على التردد خاصة اذا بدا أن هدفه بعيد المنال وعلى العكس فان نال المعتدى بغيته فان العبء السيكلوجى سيتغير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخاذ الخطوة الاولى .

ويقول كيسنجر انه عند مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار فى الدفاع عن النفس أو الاستسلام ، فإذا كان المعتدى قد حقق غرضه بالفعل ، فيمكن للمدافع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد .

ويذهب كيسنجر بعهد الشرح المتكلم الى انه فى كل استراتيجيات الحرب المحدودة - فيما عدا استراتيجية الدفاع المحلى - يكون التوازن السيكلوجى فى صالح المعتدى بل انه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك الى أن الدفاع المحلى وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع .

ويقول كيسنجر انه اذا لم تتمكن حماية المناطق المهددة من الاحتلال فان مجال التشهير الشيوعى سيزداد اتساعاً على النوام وأن التفاوت فى القوت المناسبة للدفاع المحلى يجب أن يعالج التفاوت الحالى فى القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزاً على المفاوضات الجدية .

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلى فيقول ان معظم المزايم بشأن استحالة اما أن تكون مضللة أو مبالغا فيها ، فما زال العالم الحر يتفوق فى القوة البشرية على الكتلة الشيوعية ، كما يتفوق فى الامكانيات الصناعية ، وليس هناك من سبب غير الافتقار الى الارادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الى ايجاد قوة محلية قادرة على ايقاف العدوان الشيوعى على أى مستوى ، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيدا فى مناطق أخرى . ففي مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا يمكن للكتلة الشيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضد الدول الأضعف والأقل صلة فى التحالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التى تقع فى شمال الأطلنطى مما يجعل هذه الدول فى وضع لا يمكنها من مؤازرة بعضها البعض .

٥ - الحرب المحدودة : نووية ام تقليدية :

ثمة حقيقتان ينبى تفهما :

الاولى :

لم تعد اية حرب - فى العصر النووى - تخلو تماماً من شبح المواجهة النووية ؛ اللهم الا اذا تقدمت اجراءات الرقابة على

السلام قديما كبيرا بحيث يمكن الاعتماد عليها الى مدى بعيد .
فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسلحة تقليدية
اعتداء لا يمنع أيا منهما من أن تضع في اعتبارها إمكانية استخدام
الأسلحة النووية .

الثانية :

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم
يعد متاحا للولايات المتحدة .

ولاستراتيجية النووية ميزات هي :

- أن تشتت الفرق العسكرية سيفرق بين متطلبات النصر
ومتطلبات المحافظة على البلاد . فلكي تسود الولايات المتحدة
في حرب نووية فمن الضروري أن تكون لديها وحدات صغيرة
سريعة الحركة ، أما الاحتفاظ بالأراضي فيحتاج الى تركيز
أكبر وأضخم وبالدات على المراكز الهامة للإدارة ، والمثال
على ذلك أن الجيش السوفييتي احتاج الى عشرين فرقة
ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو
كان السوفيت يواجهون أسلحة نووية .
- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتدى ذلك أنها غير
مألوفة . فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفييتي والصين
الشيوعية خبراء كثيرون في الحرب التقليدية الا أن تقديراتهم
بالنسبة للحرب النووية لابد وأن تكون نظرية .
- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضعاف رقابة
الشيوعيين على المناطق التي تدور في فلكها . فالجرب
النووية هي أفضل الوسائل لاستغلال متاعب السوفييت
السياسية على الأقل في أوروبا .
- الأسلحة النووية هي أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات
المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجي .
- ان اتباع أي سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحدة

الأمريكية متطلبات مستحيلة مؤداها أن تكون لديها قوة
تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقدرة
على الحرب المحدودة .

وينتهى كيسنجر الى أنه ليس هناك من سبب فعلى يجعل
الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد
كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتع الولايات المتحدة بتكنولوجيا
بالغة التقدم .

٦ - اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة :

كان كيسنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية
النووية ، فقد بدأ له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لاي اعتداء
شيوعى جوهرى هو التقيد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم
الأسلحة النووية منذ البداية . ومع ذلك فان الحاجة الى قوات
قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة ؛ وينهب
كيسنجر الى أن بعض التطورات قد تسببت في تغيير وجهة النظر
الخاصة بالتركيز النسبي الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية
فى مواجهة القوات النووية . وهذه التطورات هي :

- الحلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل
الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة .
- ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية ؛ والأهمية
المتزايدة للصواريخ طويلة المدى .
- تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح .

ويشير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما اذا كان على الولايات
المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية . ويعبر الاعتبار
الثانى الأهمية الاستراتيجية للحرب النووية . ويؤثر الاعتبار
الثالث على الاطار الذى ينبغي أن تدار فيه أية استراتيجية والذى
يقرر الثمن السياسى .

الا أنه يكاد يكون من المستحيل ايجاد وصف متماسك لمفهوم

« الحرب النووية المحدودة » فالسلاح الجوى يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود ؛ ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكتيكية التي يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛ أما الأسطول فيهمه فى المرتبة الأولى التخلص من المنشآت فى الموانئ .

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته ، والحرب النووية المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة .

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك اسلحة نووية ، والدول التى تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكي ؛ كما أن الراى العام فى معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الأسلحة النووية بدوافع مختلفة .

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الأسلحة وسوف يصبح من الصعب - فى خضم هذه الظروف - اتخاذ مبدأ إستراتيجى وتكتيكي تقبله الدول المتحالفة وتعززه العقيدة فى مواجهة الضغط السوفيتى مما يؤدى الى الشك فيما اذا كانت سوف تتوافق للغرب امكانيات الحد من الحرب النووية بمعنى تقييدها ، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فإن مناعته ضد ابتزاز نووى سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد .

واذن فمن المؤكد أن أى تحديد للحرب هو الى حد بعيد عمل تعسفى ؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكمى ؛ لذا فانه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية الى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع النووى الملجأ الاخير لا الملجأ الوحيد ، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الامريكية

بما قد يمكنها من التفاوض بثقة في شأن الرقابة على الأسلحة النووية .

وينبغي ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وإنما مكمل لها ؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية .

ويمضى كيسنجر قائلا : ان مشاكل بلاده لا يمكن حلها بسهولة لأن تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمه وطنيه عن طريق شعوة كلامية ، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يخلص نفسه من الحنين لغترة حصانة وأن يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية .

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد في أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لمواقف معينة بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة وبسبب عدم قدرتها على جعل قوتها - التي لا يتطرق اليها الشك - قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة .

ويتعرض كيسنجر في هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وان كانت قد قوبلت بالارتياح في كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة ، فقد بينت في الحقيقة جدواها ؛ فلكى تتدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط اضطرت الى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوي الاستراتيجي أى أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية - أوروبا - في اللحظة التي وصل فيها التوتر الدولي مداه .



١ - الولايات المتحدة وأوروبا :

ان العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها في أى مجال من مجالات السياسة كما هي واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوروبا . وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية . ان أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسي هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء ، فقدرة الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد ؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة .

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية ، فان التعاون الوثيق بين أمريكا

الشمالية ونصف الكرة الغربى أمر جوهري فاذا لم تستطع هذه الدول المتفوقة صناعيا ، والتي تتمتع بأنظمة حكم صالحة ، وتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحد فان مستقبل الحرية سيكون مظلما .

وعلى العكس فان الشجاعة والديناميكية وتمائل معتقدات مجموعة شمال الأطلسى تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع .

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسى على ضرورة توفير كل الحوافز ليقوم استراتيجية لا ترغب الولايات المتحدة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل فى الدفاع عن أوروبا .

ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبي فى :

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد كل أوروبا من أراضيه .
- ليست هناك دولة أوربية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتى ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا .
- ان التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجى لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منفرة بالردع الشامل ، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة .
- وأشار كيسنجر فى هذا المقام الى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فانه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا فى المناطق غير الملتزمة . ومن جهة أخرى اذا تكشف عدم قدرة حلف شمال الأطلسى فان كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفيتى بسبب التقصير . وسوف يكون حلف شمال الأطلسى قادرا على مقاومة كل تشهير سوفيتى اذا كانت القوة العسكرية فى أوروبا قادرة على الصمود فى وجه سلسلة واسعة من التحديات ؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات توجيه تهديد من هذا النوع .

٢ - حلف شمال الأطلسي والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة الى قوة عسكرية في أوروبا يشير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسي وعن انتشار الأسلحة النووية الى حلفاء الولايات المتحدة .

وأن قابلية التصديق - التي تتضاءل - للتهديد بالردع الجماعي لم ينتج عنها فقط الحاجة الى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى « بالقوة الرادعة » .

وان ازدياد قدرة السوفيت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التي ظهرت في أول الأمر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة في الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويًا ، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم .

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو انها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كل السبب في انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسي ؛ فقد أصر ديغول على أن فرنسا تحتاج الى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفيتي أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضي بالآ تدمير الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم ؛ وفي كلتا الحالتين فان الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وصيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك في أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمي ؛ ولكن من ذا الذي يستطيع التكهّن بما يحدث غدا ، وبأن بعض التقدم المفاجر للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لاستطيع نواياه السلميه مقاومة اغرائها ؟

ثم من ذا الذي يستطيع أن يتكهّن بأنه اذا حدث في المستقبل

تغيير كلي في الجو السياسي - وهو ما حدث من قبل - أن تتفق القوتان المحتكرتان للقوى النووية على تقسيم العالم ؟

ويقول كيسنجر ان فرنسا قد ساعدت على ايجاد التوازن الدولي عندما زودت نفسها بالأسلحة النووية ، ولكن يبدو أنه ليس ثمة دولة أوروبية واحدة قادرة على انشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم سوفيتي شامل ؛ فالواقع أنه ليست لدى أى منها المساحة الكافية التي تستطيع أن تنشر فيها قواتها او الامكانيات التي تتيح حماية هذه الأسلحة حماية مجدية ضد هجوم سوفيتي .

والواقع أن جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة أو في أساطيل بحرية ينطوي على استفزاز للاتحاد السوفيتي قد يحدو به الى القيام بهجوم وقائي ، ولذلك فإن أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد ؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفة الردع في حالة ما اذا تأكد الاتحاد السوفيتي أن أى صدام على أى مستوى سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية .

ويمضى كيسنجر الى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع في الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك صدام حقيقي اذا أدرك كل الأطراف الحاجة الى الوحدة ، الا أن هذا الرأي - مع أنه صحيح معنويا - لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا .

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو التخصص الذي يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية في حين يركز حلفاؤها على القوات التقليدية ؛ فاذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فإنه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته .

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرا أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب الولايات المتحدة في استخدام قواتها الرادعة بسببها وهي :

- حالة الحرب الشاملة •
- حالة الحرب المحدودة في منطقة شمال الأطلسي •
- حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسي •

٣ - مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأي القائل بأن السلام في أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بنى على تجربة الماضي ؛ وأضاف أن الصورة المثالية هي أن تكون هناك ألمانيا القوية التي تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب •

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال أن مسأله توحيد ألمانيا هي إحدى القضايا التي يبدو أن الاتفاق السري قد تجاهلها •

وناقش كيسنجر الرأي القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع في أوروبا الشرقية وبخاصة في ألمانيا هو مفتاح الاستقرار في أوروبا ، فقال انه ينبغي معرفة الحقائق التي يصعب واقعيا تغييرها • فلقد قيل انه اذا حدث وقبل الحكم السوفيتي بصفة رسمية في أوروبا الشرقية فان الاتحاد السوفيتي سيقنع ولن يكون له مزاج للتوسع •

ويمضي كيسنجر الى القول بأن الرأي القائل بأن الحكمة في المواءمة مع الحقائق هي حكمه بلا شك تكاد تكون مقبولة ، فلو بلغت أقصى مدى لها فانها تنطوي على سياسة بدون هدف واجراءات تخلو عن الادراك ؛ فلو أن المواءمة هي التي تتحكم في سير الأمور لما تغير شيء في العالم على الإطلاق •

ويستطرد كيسنجر الى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلا أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد • فالفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وفشل في ذلك لأن الغرب

لم يكن على استعداد للعوامة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى في مضمونها .

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائما مهما عملت الدبلوماسية الغربية إذ أنه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسألة ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة .

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب في هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوي على ردود فعل للمبادئ السوفيتية ليس إلا ، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفيتي خطة مفصلة لتحويل كل ألمانيا في المدى القصير إلى الشيوعية .

ويسوق كيسنجر في هذا المقام تجربة الشرق الأوسط في الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثالا لمصير المناطق التي فشلت في تحقيق الوحدة .

ويتعرض في هذه النقطة إلى سياسة الاتحاد السوفيتي فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أبدت إسرائيل في بادئ الأمر لتثير القومية العربية ثم أبدت ناصر الذي استخدم القومية العربية لطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التي سخرت القومية في خدمة الشيوعية .

ألمانيا محايمة :

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان إمكانية إعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين في الغرب يدعون إلى حياد ألمانيا لاعتقادهم أن الاتحاد السوفيتي لن يتسامح أبدا في شأن بقاء ألمانيا بقوتها في حلف الأطلسي ولأنها بعد حيادها تكون في وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفيتي .

ويمضي كيسنجر إلى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة في سبيل وحدتها فإنه سيفقد جاذبيته بالنسبة لها .

٤ - مجتمع شمال الأطلسي :

يدعو كيسنجر الى انه يجب ان يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والالتحام مع الاحساس بالهدف - داخل نطاق الأطلسي - ذلك أن العالم يعيش حاليا في فترة من أعظم الفترات الثورية في التاريخ ؛ فالكفاية الذاتية للامم تتقوض لانه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى في عزلة .

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسي تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أساس قومي والا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيدا من النكبات ، فمشكلة الامن لا تحل على الأساس القومي وكل محاولة لتحقيقه عن طريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل . ويطبق كيسنجر هذا النظر في المجال الاقتصادي اذ يعتبر الجهود الموحد ضروريا للصالح العام ، وفي المجال الدبلوماسي لأن السياسة المنفصلة تضر بسائر الحلفاء ذلك ان المكاسب التي يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة ان هي الا خدعة ووهم .

ويستطرد كيسنجر الى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل اذ أنه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يندد بالغرب .

ويدعو كيسنجر الى انشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسي كله ويقترح انشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطة العمل من أجل وضع سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية .

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف .

٥ - المفاوضات :

يذهب كيسنجر الى انه مع الاكثار في الأسلحة وزيادة أخطار الاشتباك الذي لابد أن يتمخصص عن كارثة ، فقد أصبحت المطالبة « باتصالات جديدة » لانهاء التوتر ملحة للغاية . ويقال انه ليس أمام أية دولة الا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب انهاؤها لكي تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة .

أن الحقيقة الكبرى التي لا مفر منها هي أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشاملة هو التدمير الكامل فإذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فستكون هناك حرب شاملة في النهاية .

ويستشهد كيسنجر بما كان « لستر بيرسون » قد كتبه في هذا الشأن من « أننا نعد للحرب كعاقبة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين » ، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغي أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسئولين ولا يمكن أن تكون الرغبة في الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكري وأن القضية المعقولة هي الكيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف .

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسي صعبا واستمرار التوتر الى :

- القوة التدميرية للأسلحة الحديثة .
- استقطاب القوى في الفترة المعاصرة .
- طبيعة الاشتباك .
- الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة .

٦ - مشكلة لقاءات القمة :

كتب كيمسنجر تحت هذا العنوان انه عندما انهارت لقاءات القمة في باريس حدث نوع من الانتكاس في الغرب ، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحري للتوتر أصبح يعتبره كالجدي الهازلة للدبلوماسية . ويقول كيمسنجر ان نية الغرب في السلام لم تتبلور في مقترحات أو برامج ملموسة ، وانه الى ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفيت قد أيقنوا - قبل لقاء جنيف - امكان تخفيف التوتر السائد في العلاقات دون ايجاد حل لأية مشكلة ، فان صح هذا النظر فان لقاء جنيف يكون قد حمل في طياته زوال الحافز على ايجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتي كان من المفروض أن يثمر عنها ، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفيت بالهلع الذي أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة في الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب في الافصاح عن نواياهم .

ويختتم كيمسنجر حديثه عن لقاء القمة في جنيف قائلا ان خروشوف تعهد في طريق عودته بسيادة ألمانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة ، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبا صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر ، وهو العمل الذي كان من نتيجته امان من التصاعد الذي دفع بالعالم في أكثر من مناسبة الى حافة الهاوية .

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أى تقدم في تسوية أية مشكلة من تلك التي أدت الى انقسام العالم ، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة .

٧ - مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيمسنجر أن الموضوع الواضح الذي يمكن للعالمين الحر والشيوعي أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة .

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار اذ تعيش الدول في كابوس يصور لها امكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجي من قبل خصومها . ويمضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فان مجرد ذلك يسهم في عدم الاستقرار حتى ولو كانت نواياها سليمة ، ذلك أن كل طرف يسعى لأن يزيد من امنه باعداد قواته الرادعة . فاذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهي من باب أولى قادرة على الضرب المفاجيء .

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منذ ١٩٦٠ فان المناعة ضد الهجوم قد قلت ولا بد أن تكون قد قلت الحاجة الى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك ، فالمناعة شرط نسبي يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعزة بتقدم التكنولوجيا المطرد .

ويخلص كيسنجر الى أنه لا بد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير في الرقبة على السلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجيء وينبغي أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام .

ويعرض كيسنجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجيء وهي :

- اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعمد .
- اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيام بهجوم وقائي .

- اجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجيء مبنى على معلومات مضللة وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية . ويمكن منع الهجوم المفاجيء المتعمد باجراءين :

* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجيء .

* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجاة ، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم التفتيش .

التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها أن فكرة التطور الحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق .

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفيتى لا يزال فى منتصف الطريق نحو تغيرات عميقة ومحتومة ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتقاء الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد . وتبعا لهذه النظرية فإنه يتبغى أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الغربية هو تسعيم هذا التطور المفيد ، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفيتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى وسياسة العدوان الخارجى .

ويمضى كيسنجر الى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما

يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادى تسبق
حتما متطلبات نموها السياسى .

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب الى أن الغرب يخطئ
كثيرا ان يسعى الى تدعيم قيمه او نماذجه السياسية فى هذه الأمم
الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء .

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغي أن يكون فى اثبات
قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون
اللجوء الى أساليبهم ، كما ينبغي على الغرب فى اتصالاته بالدول
الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير متبقة من تأثير
أفكار الغرب وانما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادى .

١ - التطور والدول الحديثة :

لعل مشكلة التطور السياسى فى الدول الحديثة هى أكثر
المشكلات تعقيدا ، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير
من الدقة ، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية أثناء السنوات
العشر الاولى من الاستقلال - امكانية كبيرة للخلق والابتكار ، وفى
الوقت نفسه فان هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات
المباشرة كبيرة جدا .

ويذهب كيسنجر الى أن الأمم الحديثة تتردد فى قبول
النصح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من
أشكال الاستعمار فى حين يكون الغرب هادفا الى المساعدة على
التطور السياسى للدول الحديثة .

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما
لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر فى الشؤون الداخلية للدول
الأخرى .

ويقول كيسنجر انه ازاء هذا فان الغرب ركز على التنمية
الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة فى هذه الدول
سيقضى على أهم سبب يغريها فى الشيوعية وأن نمو الاقتصاد
الاستهلاكى عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع
مارشال فى أوروبا .

ويتحفظ كيسنجر على الرأي السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا ، فالمجتمع الأوروبي تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة في كافة المجالات ، وهو مالا ينطبق على أية دولة من الدول حديثة الظهور .

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية ، كما ان هذه الدول تتطلع من الناحية العملية الى الدور الرئيسي للدولة في التصنيع . والواقع ان أحد العقبات التي واجهت الأسلوب الديمقراطي الغربي هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعماري والفردية التي تخدم ذاتها على نطاق واسع .

ويذهب كيسنجر الى أن الديمقراطية لا تتحقق الا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل :

- العجز الفني .
- العرف .
- الدساتير الشرعية .
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية .

واستطرد الى القول أن الدول الحديثة تجاهد من أجل الحصول على حريتها ، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعماري نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن تحل الأهداف الايجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة ، وهذا العمل التوحيدي يجب أن يتم بواسطة الدولة في معظم هذه البلاد . ويمضي كيسنجر الى القول بأن العامل الأول في تلاحم الدول الحديثة التي ليست في العادة نتاج تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة ، هو التجربة المشتركة ، تجربة الحكم الاستعماري .

ولما كانت الحدود وخاصة في افريقيا تعكس الملامة الادارية للاستعمار السابق فان معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال

فحسب وانما تطالب أيضا بذاتها اذ انها تفتقر الى احساس اجتماعى .

ويمضى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعى ضئيلا يصبح الكفاح من أجل الرقابة على السلطة مريرا جدا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هى المعبر الأساسى من الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى ، ومن هنا أيضا فان الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية .

٢ - عن التطور السياسى « الغرب - الشيوعية - الأمم الحديثة » :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل فى الدول الحديثة ، أما أعقد عمل فهو المدى الذى يمكن للغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية ، على أن الغرب يستطيع الى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم أفضليات فى المساعدة للدول التى تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية .

وقد يثار ضد هذا الأسلوب انه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على انه ينبغى على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أغراضها أى المساعدات لا من واقع عدم وجودها ، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة الا يكون لديها أهداف ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ فى القرارات التى تستمدها من الأفضليات ذلك أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسى الذى تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذى سيشكل مستقبل البلد الذى يعيننا .

ويعزز كيسنجر رأيه بأنه لو حدث وأوضحت الولايات المتحدة مسئوليتها فى هذا الشأن فانهما تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادئ المثالية الأمريكية ، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من أقنعة .

ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة فى عصرنا .

السبب الأول :

المشكلة السيكولوجية لتفهم طبيعة القادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل الى التفكير بأن الاعتبارات الاقتصادية هي التي تحرك الانسان الى حد بعيد . فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنسبة لكاسترو أو عبد الناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية في بلاده فان كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الاجراءات الادارية المزعجة . فان التطلع الى السلطة لا الى الثروة كان هدفه .

السبب الثاني :

وهو مترتب على الأول اذ تعتبر الولايات المتحدة أن الحقيقة المبنية على التجربة حجة قاطعة وبالتالي يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجئون الى تركيبات كلامية رصينة على أساس مزاعم غير حقيقية أو على أساس الأسلوب الشيوعي في تكرار الشعارات . والواقع أنه من السهل أن يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصدق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة .

السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة في المواءمة مع الثورة المعاصرة . فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التي تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها .

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين في وقتنا المعاصر يمثلون أساسا فراغا روحيا وحتى الشيوعية ، فانها قد أحدثت من التغيرات عن طريق الخاصة اللاهوتية للماركسية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادى الذي تفاخر به . أن مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة في حد ذاتها وهي بالنسبة

للأمم الحديثة معقدة نظرا الى أن هذه الدول تجد نفسها منساقة فى الشئون الدولية الى درجة لم تألفها من قبل ، ذلك أنه بينما تبني الدولة الحديثة ذاتها تجد فى الوقت نفسه من يقترب اليها ومن يلقي عليها بمسئوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعمد العلاقات الدولية .

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد فى حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها فى مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية الى أخرى ، فقد تصرف فى وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هى أهم حدث سياسى ، وسعت الى جعلها حلفاء عسكريين فى الحرب الباردة ، ولكن فى غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السياسة ، فراحت الولايات المتحدة تمجد الحياد بعد أن كانت تأومه ، وبعد أن كانت تسعى الى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها فى حلف الأطلسى فى حكمة الارتباط الوثيق بها ، كذلك حل محل التبسيط الزائد فى عدم رؤية دور سياسى للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبني على الافتراض بأن الصراع الحقيقى هو من أجل انحياز غير المترمين .

ويقول كيسنجر انه اذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام الى الأحلاف فانه لا ينبغى أن تكون تلك السياسة متضمنة لما هو مشبط لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك .

ويعضى كيسنجر الى القول بأن الدول غير المترمة ليست فى موضع يسمح لها بتكوين رأى مسئول أو وضع برنامج جدى ، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمه وبالتالي تهبط الدبلوماسية الى مستوى المهارات وتصبح المطالبة بالسلام هى مجرد الدعاية مما قد يؤدي فى النهاية الى تفويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها .

ويزيد كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضات السوفيتية قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة ، وعندما يجد أنه

من الممكن أن يعطى الدول الحديثة آراء فى غير موضوعها فى الموضوعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عندما يجد نفسه عاجزا فى اطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة .

والواقع أنه عندما يصبح الحياء غاية فى ذاته فانه من الممكن أن يقود الدول غير الملتزمة عن غير قصد الى اضافة ضغوطها الى ضغوط الكتلة الشيوعية ، والميل الى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة .

ويتعرض كيسنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عندما تشكل دول مثل الهند واندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فى فعل ذلك رغبة فى الابتعاد عن الخصومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخاص من ناحية أخرى ، ولا ينبغى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبات الداخلية لكتلة الحياء والاضغوط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك .

وبينما يجب على الولايات المتحدة أن تتلرع بالصبر امام هذه الاتجاهات فانه يجب عليها أن تفهم أن معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية وبصرف النظر عما تستحقه المنازعات . وبعضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكارنو ونكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها أن اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها الا لآخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد السوفيتى فان رد الفعل الشيوعى معها سيكون عنيفا للغاية . ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة - اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيقا للامبريالية الغربية فى حين أنها لم تتضمن أية اشارة الى التهديد السوفيتى لبرلين .

ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أى من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة .

ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفيتى فى قضية من القضايا الى تأييده فى قضية أخرى .

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفيتى العنيف مضافا اليها رغبة هذه الدول فى البقاء على الحياد قد تنقل الى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفيتية المعروفة التى تبعا لها تكون تغييرات الوضع الراهن ، وعلى العكس من ذلك فإذا سعت الولايات المتحدة الى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفعها الى الابتعاد عنها كى تظهر استقلالها . فمن سخريه الأقدار فى الواقع أنه اذا سعت الولايات المتحدة الى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فانها بذلك تكون قد دفعتها فى اتجاه الشيوعية .

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة فى افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من ابعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان أمرا لا غضاضة فيه ولكن الاجراءات التى اتخذت أثارت الريب الى حد كبير ، ذلك أنه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسئولية كلها على همرشولد أن تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو ، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفيتى .

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمه مع ترك تفسيرها للسكترير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه فى ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسئولية .

ويرد كيسنجر على ما قد يثور من أن الاتحاد السوفيتى لم

يكن رافيا او مهتما بالاستقرار فى الكونجو ، ولهذا فقد كان من المحتمل أن يرفض الميثاق الأمريكى فيقول انه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح ، فان المسلك الذى اتخذ أجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية .

ويستخلص كيسنجر ان الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجردا فى موقف كان يعتمد الى حد كبير على وضوحها ، فلقد نادى بالاستقرار فى ظروف اختلفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن أن يحل محلها مما ترتب عليه اساسا زيادة حدة الصراع من أجل افريقيا واثارة قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهى قضايا كان من الأفضل عدم اثارها .

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة عامة معقد جدا وأنه ينبغى عليها :

— أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق أمانها الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية .

— وأن تحترم رغبة هذه الدول فى أن تقف بعيدا عن المشكلات العالمية .

— وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها .

ويتحفظ كيسنجر قائلا انه لا يجب أن تنطوى المعونة الاقتصادية أو تقدير الولايات المتحدة لحياة هذه الدول على الأمل فى الحصول على تأييد سياسى قصير الأمد ، كما ينبغى ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا فى أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام .

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت تعارض السياسة الأمريكية ، كما يرى انه لا ينبغى توجيه السياسة الأمريكية فى محاولة للتزلف لهذه الدول .

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير الملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين فهي لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها إذا هي لم تحترم التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى في ذات الوقت إلى القيام بدور الحكم في كل الخلافات .

ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة تواجه أمرين متناقضين ينطوي كل منهما على الخطر :

— أنه في استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالأمم الحديثة عن طريق جرّها إلى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة .
— هو أن تصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هي وحدها التي منعت هذه الدول من الانحياز .

ويقول كيسنجر أن الأمر الثاني قد يكون أكثر غدرا ، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة في أن البرامج الإنشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية في العالم تعتمد عليها إلى أكثر حد ومن ثم فإن كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها إذا لم تنجزها الولايات المتحدة .

وينبه كيسنجر في هذا المقام إلى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها ، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضي على الحرية في كل مكان . كما ينبه إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسي هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة .

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول إن الاعتدال والكرم وضبط النفس هي من الصفات المرغوبة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن إذا بدأ على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعي وأنها تسعى حثيثا والدرجة الهوس للرد الكارثة فإنها سوف تجد صعوبة في اقناع الآخرين في أن تلك الصفات هي دوافع ما تتخذه من إجراءات إذ طالما كانت هذه الإجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فإن السياسة الأمريكية ستتراخي وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هي نتيجة للتفكير الهادئ المتزن .

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP

الفصل الأول

طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الاطلنطى أهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور ، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان ، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التى سببتها لها الحرب .

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رأت المد الشيوعى يصل الى قلب أوروبا فى اقامة تحالف أطلنطى يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها .

وقد سحب حلف الاطلنطى وأعقبه عديد من المنظمات التى تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل « اتحاد الفحم والصلب » و « منظمة اليوارنوم » و « السوق الأوروبية المشتركة » .

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط أو « وفاق أطلنطي » وهو ما عبر عنه أيضا الرئيس كيندى « المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة » .

ومنذ قيام هذه « الأفكار » والشكوك تساور جبهتى أوروبا والولايات المتحدة فى موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعى ، هذه الشكوك التى تبلورت الى المخاوف من السيطرة ، هذه العقدة التى تسود أى مجتمع دولى تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت فى القوة .

وليس من المنطق أن يلقى اللوم على الرئيس الفرنسى ديجول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتى الأطلنطي ، إذ للأمر أكثر من جانب ، وأكثر من عقدة ، فإن حلف الأطلنطي يعترضه لونان من المشكلات ، المشكلات الهيكلية للدول الاعضاء ذاتها ، ثم التصرفات السياسية ذاتها .

الظروف الهيكلية :

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا ، فإن كل دول أوروبا - باستثناء بريطانيا - تعرضت للاحتلال الأجنبى وذاقت طعم الهزيمة . ولجأت الى الولايات المتحدة تستمد منها العون ، ولكن تصرفات السياسة الأمريكية ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة فى كل مدار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة ، ويرى كيسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب إلا أن لها بعض الحق فيما ارتأت ، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة ، هذه الشكوك التى لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا .

تغير طبيعة التحالف :

ظهرت فى الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية إلا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت

هذا التوحيد هي تمسك كل دولة بسيادتها ، مما جعل حلف الناتو (الاطلنطي) غير قادر بوضعه غير التماسك على مواجهة أى تهديد ، الأمر الذى قد يدعو يوما الى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرفة ، وذلك لتركيز وتحديد المسئولية العسكرية .

وفي دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التى تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئا عفا عليه الزمن ، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها لولا أن الولايات المتحدة ، وكيسنجر يتفق مع ساستها فى ذلك ، يرون أن هذه النظرية تؤدى الى الفوضى الدولية وإلى تعدد القوى النووية ، وتزيد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز .

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هامان :

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين : اذا كنتم تثقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووى لديكم ؟

ويقول الأوروبيون لحليفهم الولايات المتحدة : اذا كنتم تثقون فينا فماذا يضركم احتفاظنا بسلاح نووى خاص بنا ؟

يضاف الى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذى قبل ، والتى شفيحت من ويلات الحرب ، مما أدى الى تعدد المراكز فى حلف الاطلنطي وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة .

طبيعة النقاش حول الاستراتيجية :

ولقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميرى للأسلحة وبزيادة التقدم التكنولوجى ، وأصبحت الحرب - من الناحية الواقعية - بين الدول الكبرى أمرا لا يخطر ببسأل أحد ، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى ، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب ، فى حين انغمس الدبلوماسيون فى مباحثات شكلية .

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنىها فى المرتبة

الأولى الهجوم المحتمل من الشرق في حين أن الأوروبيين ينظرون دائما للأمور نظرة تاريخية يهتم فيها وضعهم التاريخي وماضيهم السياسي .

وعلى ذلك فعل الولايات المتحدة الموازنة بين الجانب التكنولوجي والجانب السياسي وذلك في سياستها الاطلنطية ، ويلتمس كيسنجر الحجة للولايات المتحدة في اصرارها على القيادة المركزية والعمليات العسكرية ، وذلك مع التحفظ - من الناحية النفسية - باشتراك المركزية الاستراتيجية بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية بدرجة اقوى مما هو قائم الآن .

الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية :

ولقد ظهر في مجرى علاقات دول الاطلنطي (العلاقات الاطلنطية) ، ظهرت بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها ، من أهمها ما يعكس في أوروبا الثقة الزائدة والاعتداد بالنفس ، هذه العوامل التي سعت الولايات المتحدة أول الأمر الى تشجيعها وتنميتها .

ولقد تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية في نطاق العلاقات الاطلنطية الى سلسلة من سوء التفاهم ، أساسها الخلاف في الظواهر التاريخية ، وهذا الأساس واحد ، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف في وجهة النظر كانت في ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها .

ولقد كان الحلفاء ، شركاء حلف الاطلنطي ، يعتقدون في بداية الأمر ، أنه لابد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة ، ولكن الشعب الأوروبي يعيش في قارة أساسها الانتقاض ورواسب حرب عالمية مريعة ، لذلك واجهت الأمور غموضا وتخيلا كثيرا ، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية ، واهتزت فيها كثير من القيم ، الأمر الذي لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الاطلنطي .

ولقد أثر ذلك - من وجهة نظر كيسنجر - في حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون في أنفسهم ، ليس بوصفهم جزءا في نظام أمن ، بل بوصفهم يمثلون تعبيرا عن تجربة تاريخية، ولقد كان هذا الخلاف في وجهات النظر أمرا كفيلا بتعطيل الأسس النفسية لأي جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية .

ويبدو هذا الخلاف في العلاقات الاطلنتية خلافا سطحيًا شكليًا ، لم يتفهمه الأمريكيون نظرا لقلّة صبرهم ازاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية ، ولكن الأوروبيين كانوا في كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم الى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلا أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجري من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدوانا سيتم على فرنسا قادم من ألمانيا .

وبفض النظر عن الشكل ، فانه من الناحية الموضوعية قد مرت فرنسا بسلسلة من المآسي التاريخية والتجارب القديمة التي لا يستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة ، وأهمها التجربة القاسية التي مرت بها اثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدها الفورية . ان الحلم المزعج الذي مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضي وأن تقف ثانية وحيدة .

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان ، فهي لم تفهم حاجتهم الى الطمأنينة ، وقد أعرب « دين راسك » عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والحاحهم بشأن (الضمان) ، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها هزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاما لا يمكن أن يشعر بالضمان ، أن الحاجة الى الاستناد الى شيء ما ينقذهم من الضياع ، هذه الحاجة تسيطر عليهم في كل مسلكهم .

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استتعدت كثيرا من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستطية أن تلعب دورا متزايدا الأهمية ، ويؤهلها لدور الشريك القوي .

كل ذلك يجب أن يوضح فى الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها ، يضاف الى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو انفراد أحد الشركاء فى المجموعة الاطلنطية بتصرف معين ، وعلينا أن نضع فى اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسوء ويبعث الفوضى فى التحالف ، وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء فى علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبى علينا ، بل يسوء الى موقفنا ، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفيتى - دون اشراك حلفائنا - بل بالرغم من اخطارهم بتفصيله فى اللحظة الأخيرة ، أدى الى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية .

وقد صعد الرئيس دييجول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها فى تصوير الموقف . كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح ، وقد انعكس ذلك على كل ما أثير من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية - والعلاقات الأطلنطية - وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا ، أو الرقابة على التسليح أو التسليح النووى .

ان السياسة الأمريكية لم تضع فى اعتبارها عديدا من الاعتبارات فى علاقاتها بأوروبا ، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تمر به أوروبا من « نقاهة » اقتصادية ونفسية .

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا فى أسبانيا ، وأن حزب يسار الوسط فى ايطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا - بعد دييجول - مهددة بالانقسامات الداخلية ، وأن ألمانيا تعاني من الانقسام إلا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حيننا وبين الانتهازية حيننا

آخر ، تسيطر عليه على اى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية (القومية) تارة أخرى .

والأمر يحتاج من الولايات المتحدة إعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم « الوحدة » - « الجماعة » - « المصالح التى لا تنفصل » ، ورغم امكانيات التقارب الا أنه مما لاشك فيه أن التاريخ الغربى مليء بالمآسى ، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة . أى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها .

الموضوعات السياسية

أبطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا •
وجهة نظر الولايات المتحدة بالنسبة « لجماعة
الأطلنطي » : المخطط الشامل

من الممكن أن تتحول المشكلات في النهاية وتنبور حتى تصبح
موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير ، وعلى ذلك لم نلبث
حتى رأينا الحلاف حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت
أدوار كل من أعضائه ، وحتى رأينا على المسرح بطل المسرحية :
الولايات المتحدة وفرنسا ، وقد ظهر الموقف دائما كما لو كانت كل
من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للآخرى وأن حاجة كل منهما
ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض •

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف
الجانب السيء في منافسه •

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو

ضمان حرية يدها في أوروبا على أساس فكرة شبيهة باتفاق «بالتسا» الذي تم بطريقة ثنائية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، ورفض الأمريكيون الخط السياسي الفرنسي بوصفه يعكس الفكرة المهجورة المسماة (الوطنية أو القومية) كما رفضوا « أوام » رجل يشعر بالمرارة ، لا يستطيع أن ينسى التوافه سواء أكانت حقيقته أم محض خيال ، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التي تخفي مطامعها خلف عبارة ضخمة عن « المجموعة الأطلنطية » والتي هدفها العملي اذابة انكيان الأوروبي ، وقام القادة الأمريكيون بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة الأوروبية بزعامة فرنسا .

ومن السخرية أن كلا من طرفي النزاع يغازل فكرة الوحدة الأوروبية ، وأن كلاهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدي إلى مزيد من التعاون الأطلنطي ، وكلاهما يؤكد أن سياسته هي التي ستؤدي على مدى الزمن إلى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد السوفييتي في محاولة لاستعادته للمجتمع الدولي .

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين - رغم اختلافه مع الآخر في وجهة نظره ، وأنه يعمل جاهدا لابعاد الآخر عن تحقيق أهدافه - إلا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه .

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء أوروبا في سنوات ما بعد الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال « جان مونييه » ، و « روبير شومان » ، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية ومن أولى الخطوات لذلك مشروع مارشال الذي دعا لإنشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة إلى الدول الأوروبية كل على انفراد ، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل « مجتمع أوروبا الدفاعي » الذي سيؤدي في المستقبل إلى جيش أوروبي موحد وشجعت فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدي إلى الوحدة الأوروبية السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط ، رغم أن بريطانيا كانت تريد الاشتراك وجعل السوق (منطقة تجارة حرة) ، غير أن الموقف تطور فيما بعد إزاء محاولات النمسا ودول

اسكندنافيا الانضمام للسوق ، تم تغير الموقف الى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة .

وفي ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكي كيندى تصريحه عن « الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة » وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة على قدم المساواة ، وأن تسهم مع الولايات المتحدة فى المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم . ولذلك يجب أن يكون هناك : أوروبا المتحدة ، برلمان متحد ، القضاء على حروب الإبادة الأوروبية ، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفييتى ، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان ، ولذا يجب اقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية .

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج. روبرت شانزل « أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا فى نوعه ، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين » وقد سبق أن شرح ذلك كيندى أيضا حين قال : « أن ما يدور من حديث فى أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذى دار هنا أعوام ١٧٨٣ ، ١٧٨٩ ، أن فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة » .

وقد أشار الى ذلك « والت روستو » فى قوله : « ان الدولة المنعزلة الفردية فى أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال فى العالم الا اذا اتحدت مع غيرها » .

وقال أيضا - فى نفس الموضوع - ماك جورج بوندى : « ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا ، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين » وهنا يقول كيسنجر ، للأسف لم تمنح الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية .

وأنه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا فى المصالح ، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول : « أننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء والمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية ، ولذا فنحن نرغب جادين فى مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنطية على أساس تعاون المتساويين » .

وقد تناول نفس المعنى الرئيس كيندى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣ : « فقط أوروبا المتحدة هى التى تستطيع أن تحمينا ضد انقسام الحلفاء ، ومثل هذه أوروبا هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطلنطى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد » .

ويقول كيسنجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كيندى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية ، وليس اعطاء دولة وحدها .

كما يقول كيسنجر انه رغم تمجيد البيت الأبيض لفكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعتريه الغموض .

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا ، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل إيطاليا وألمانيا الاتحادية ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق ، ما ظهرت فكرة الوحدة ، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية ، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل ، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية يعينها تختلف كثيرا فيما بينها .

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية ، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة ، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية ، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما بلوح من تهديد شيوعى أو أخطار عسكرية ، فظهر ديجول بدعوته الى نبذ فكرة « المشاركة الأطلنطية » وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات ، وحدد حدودا شبيهة بخطوط تقسيم المياه فى مجال العلاقات الأوروبية الأمريكية .

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديجول من المسرح

السياسي ، فان ذلك لا يعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع ، في حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والاحقاد .

الحالي : ديجول يتحدى المخطط الشامل :

ان حقيقة الأمر هي أن أهم العوامل التي يجب إيضاها في مجال التصدي لموضوعنا هو ما لحق الدول نتيجة اقحام بعضها لنفسه في مشروعات مشتركة ، مع ضمان كيائها وشخصيتها ثم بعد ذلك الاسلوب الواجب اتباعه في وفاء هذه الدول بالتزاماتها .

وفد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع ان تستجيب الى المخطط الشامل دون ان تفقد ذاتيتها ، والواقع ان سياسه ديجول تعكس أوضاع جيل باكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها في الحرب الاولى، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا انها لم تلبث حتى ذاقت مرارة الهزيمة في الحرب الثانية ، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عدم الاستقرار الداخلي والخارجي ، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أي راحة أو هدوء ، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التي جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال عام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ للحروب الأهلية .

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين : « ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غالبا ، ثم وقعنا تحت وطأة الغزو في الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوىاء لنصد الغزو بمفردنا ، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدوننا للحيلولة دون الاحتلال ، اننا نعيش مثل الاقطاعي السابق الذي لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس » .

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته ، وهي التي شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠ : « حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله ، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية » .

لقد حاول دييجول أن يعيد لفرنسا ثقتها في نفسها ، اذ كان عليه أن يصرح في نهاية خطابه قائلا : « اننى أتحدث عن فرنسا ، وطني العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا ، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا » . وهكذا لم يتنازل دييجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل .

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الخلاف الفرنسي الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى ، حول المشاركة وتصيب الشريك ، وكانت فرنسا تطلب كامل كيائها ، تطلب أن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى ، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد ، هذا فى حين أن واشنطن ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور ، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية .

لا شك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور الى صراعات دموية ، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة ، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية ، ولكنه بإمكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية ، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة ، وأن الممارك السياسية يجب أن تتجه نحو الوحدة وليس نحو التفرقة ، للشرف وليس للحظ من الكرامة ، للتحرير وليس للسيطرة .

ان قومية أو وطنية دييجول هي أحد تقاليد « مازينى » الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية « بسمارك » البروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقد مكانة بروسيا الحقيقية .

ان حتمية سياسة دييجول هي الصدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضوء اطار زمنى آخر مضى ، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة للتحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فورا فى حين أن دييجول لايهمه عامل الزمن ، وهو أيضا يتطلع الى المستقبل عندما يختفى بعض القادة وتتحول أنظار الولايات المتحدة الى قارة أخرى ، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها

بالواقع ، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلا دقيقا ، فى حين أن ديجول يحللها بالمواقف ومحاولة استعادة ماضى فرنسا والحياة فى ظل هذا الماضى .

وليس خلافنا مع ديجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية ، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته ، ومع الاتحاد السوفييتى حتى فى فترات التحالف . ومسلك ديجول ليس رغبة فى استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته فى نقد أصدقائه الأمريكين ومهاجمتهم .

ويستطرد كيسنجر ، من الحقيقى أن الدولة تركيب انسانى وعاطفى وروحى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر الى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التى تعيش كل دولة فيها على انفراد تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا ، وتختلف فى آمالها وآلامها ، وعلى ذلك فمشروعات ديجول للوحدة الأوروبية انما تعنى فى الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية ، مهما دعا الى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية والى تنسيق اقتصادى وحربى « بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازي مع العالم الجديد » وهنا يندد ديجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية ، فيدمغها بأنها تعطل للوحدة من أجل السيطرة .

كل هذا جعل الولايات المتحدة – بعد هذه التجارب المريرة – تفضل فى صلاتها بالدول الأوروبية أن تقوم على أساس ثنائى مما اعترض عليه ديجول دائما ودعا الى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها ، فعارض اتفاق Nassu الذى نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال : « من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى. مهما كانت درجة الصداقة بينهما » .

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩ ، ثم آثر عندما عاد الجيش الفرنسى من الجزائر أن يقيم أغلبه فى فرنسا قائلا : « يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسئوليات مباشرة فى الأمن الخارجى للدولة » ، لذلك دعا ديجول الى التحالف مع الاستقلال ، هذه الدعوات المختلفة التى عكست - فى رأى الساسة الأمريكيين - انعدام ثقة ديجول فى الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم .

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا فى مجال العلاقات مع السوفييت اذ كلاهما يتفق على أن أى تقدم سوفييتى يعنى تحديا للولايات المتحدة ، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق . الا أنهما لا يلبثان حتى يختلفا فى النتائج ، ففى حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتصر على التقدم فى مجال الأسلحة التقليدية ، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى .

ومن أسس الحلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمى ، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لولا أن الولايات المتحدة لم تسمح - أو لم تكن تسمح - لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين ، وكرر ديجول دعواته فى أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ وقال : « اننا نشعر أنه لا بد من تنسيق شيء ما أمام الرأى العام الخارجى ، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا » ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو ، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته ، فأثر أن يعمل منفردا ، ومنذ عام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبي الموحد واقتصر على قوله : « فقط أوروبا الغربية القوية هى التى ستفرض احترامها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى » ولم يلبث حتى دعا الى « أوروبا من الأطلس الى الأورال » فعبّر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائى المباشر بالاتحاد السوفييتى أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفييتية .

وصرح ديجول : « في قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول غربية تعادل مجموعة الشرق - دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان حرية كل دولة - لايجساد نوع من الوفاق ، من الأطلنطي الى الأورال ، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيدولوجيات التي ستصبح يوما أمرا عفى عليه الزمن ، وعندئذ ستعود أوروبا من جديد لتصبح قلب الحضارة » .

وهكذا يرى ديجول أن إعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى الا بعد اختفاء الأيدولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفييتي ، وعندما تعود (روسيا) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيدولوجية .

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكيين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، فان كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب الاتحاد السوفييتي ، ولكن نقطة الخلاف هي موقف دول أوروبا منفردة أو مجتمعة إزاء هذا التحول .

ثم ان مظهرا آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا ، فان الولايات المتحدة ترى أن الأصل في الأمور هو السلام والاستقرار ، وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد ، فان سبب التوتر نتيجة موقف السوفييت هو أن القادة السوفييت ما زالوا غير منطقيين وأنهم مضطرون أحيانا لمجاراة تيارات داخلية جارفة أيدولوجية ، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجح ويهدأ وعندئذ يشعر الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء الروس بوصفهم آدميين .

الا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن ، وليس الاستقرار ، والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع المستمر لتحقيقه ، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية للزعماء السوفييت بل سببه كامن في ذات النظام الشيوعي الذي يمثلونه ، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلي في الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي يجب مقاومته وليس مهادنته بواسطة الغيب ، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك في المحادثات الاستطلاعية .

التي دعت اليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين ، ورفض الاشتراك في محادثات نزع السلاح .

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصيني السوفيتي ، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية ، الولايات المتحدة تساند القوة الشيوعية التي تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم ، وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن الا بخلق وزن مقابل للشريك السوفييتي الأقوى ، بخلاف الولايات المتحدة التي ترى في الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها .

ولقد رأى ديغول - بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون الأوروبية - رأى خطرا في امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط أوروبا ، ورأى الصين - بالنسبة لفرنسا - دولة بعيدة جدا يمكن أن تضعف من أثر النشاط السوفييتي .

والخلاصة في رأى ديغول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد التنازلات الدولية ، ولكن فقط بخلق توازن ثابت ، وأن على فرنسا وأوروبا المشاركة في تحقيق هذا التوازن ، وإن كان ديغول في الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات في هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية . وواقع الأمر أن ديغول يهدف أساسا الى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتي من وراء ظهر فرنسا .

وعلى ذلك فإن ديغول لا يمانع في التمسك بحلف الأطلسي ولكن يشترط كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين متكاملتين .

وهكذا رغم ما تعرض له ديغول من سخرية الا أنه صمم على أن « وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن تعنى شيئا للآخرين » .

ولا شك أن ديغول يمثل بعض الملامح البطولية ، وإن كان من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة

أوروبا الذين رغم إعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية الى معارضته نتيجة اصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه .

ولقد ينصف التاريخ ديغول يوما ، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما ، ولكن الذى لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل فى حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفشل فيما يبتغى .

وعلى أى حال فإن هناك تراجيديا اغريقية تنطبق الى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى نهايتها أن يحقق كل طرف ما يبتغيه ، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى فتىلا .

أزمة برلين - معاهدة ناسو ألمانيا الغربية - بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

فى هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له فى الأجزاء الأخرى من كتابه .

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها الى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا ، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم .

وفى صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسى فى ظهورها هو فشل وجود رادع بريطانى مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهى تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة فى عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال فى المجال الاستراتيجى .

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد

بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات
واعداد رموس لهذه الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات
بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بانشائها .

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل اما
تحديا لرأى ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها
الذاتية ، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا في أوروبا المتحدة
والراهن أيضا أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديجول
الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية . والمحصلة النهائية أن
المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للناو لم يشترك فيها أعضاء
السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة اليها .

طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية

النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو :

عندما تكون تحالف الأطلنطي عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتي وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هناك اهتمام طبيعي بأمور الأمر العسكري . لذا شكلت قيادة موحدة من ضباط الدول المشتركة في الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) . كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع وكان أساس ترابط حلف الأطلنطي وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك .

على أن مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق في الأعوام الأخيرة لحداثة وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتي خلقت احتمال أن يصيب كل دولة في الحلف بقدر من الدمار في أية حرب . هذا فضلا على أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التي يقرها التحالف ذاته . وقد كان لتزايد نسبة المجازفة والخطر مع تعدد ألوان

الاختيار في نفس الوقت أثره في زيادة حدة الجدل حول أفضل الحلول الممكنة ، هل هي في الصواريخ التي تنطلق من قواعد على البر ، أم من البحر ، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية ، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية . والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ومسائل مواجهتها ، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتنفيذها .

أما في حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فإن كل مشكلة يتم حلها على أساس عمل كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصة ، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء ، أي الوضع الحالي للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذي يتجه إليه المرء . وفي هذه الحالة يجري علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كاف لصلتها بغيرها من المشكلات .

وقد نشأ الجدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحليقاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور . ففي حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تتسم بالدقة التحليلية ، فإن منتقدي هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الإطار السياسي والسيكولوجي الذي تتخذ في ظله هذه القرارات . ذلك أنه تولد لديهم إحساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسكري ، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة . ويحمل كيسنجر المسئولين الأمريكيين بعض الذنب إذ أنه في حين حرصت السياسة الأمريكية في مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصادي تعاوني تمثل في خطة « شومان » ثم في السوق المشتركة ، فإنه في المجال العسكري لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلسي تستند تقريبا على المفاهيم الأمريكية البحتة . وأصبح الدور الاستشاري للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالي على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة . ولم يتم

تطوير مفهوم أوروبى للدفاع كما لم يتم تطوير احساس حقيقى
أوروبى بالمسئولية .

ويعمل كيسنجر هذا الوضع بصدّة عوامل منها أن الحلفاء
الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن
لاخراجها من عزلتها السابقة وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا .
وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة
بشأنه ، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية
التي كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها ، وكانت نتيجة ذلك
الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك
لدولة تبعد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماضى من السياسة
الانعزالية .

وقد أسهم ذلك فى بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن
أخذت الولايات المتحدة - استجابة للتطورات السريعة فى مجال
التكنولوجيا - الى تغيير ومواءمة إستراتيجيتها مع ذلك الأمر الذى
لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير
كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة . وقد
اتبعت الولايات المتحدة هي الأخرى مع حليقاتها باستثناء بريطانيا
سياسة تجعل صلتها بهم فى نطاق الحلف هي لاعطائهم فكرة
عما يدور وليس لاستشارتهم واشراكهم فى اتخاذ القرارات . ويمثل
ذلك العوامل السيكولوجية التى ظهر أثرها فى الجدل حول المسائل
الاستراتيجية والذى زادت حدته منذ التغيير الذى طرأ على المفاهيم
الاستراتيجية للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١ .

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية
من المفهوم الذى تضمنته الأهداف التى اتفق عليها فى مؤتمر لشبونة
أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن
أوروبا الى سياسة « النظرية الجديدة » New Look التى وضعتها
حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتى ركزت بصورة أكبر على الأسلحة
النووية الى ما عرف « بخطة رادفورد » Radford Plan التى
قدمتها أمريكا لحلف الأطلنطي عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوق
سوفييتى فى الأسلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك

سوى التركيز فى دفاع الأطلنطى على الأسلحة النووية ومن ثم فان أى هجوم على أوروبا سوف يؤدى لحرب نووية شاملة، وهنا يكون هدف القوات التقليدية فى أوروبا هى أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية أهدافها ، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام « الفيتو المزدوج » فى استخدامها والذي يعنى أنه لا بد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التى توجد بها هذه الأسلحة قبل إطلاقها . وفى ظل هذا المفهوم الاستراتيجى تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا .

على أنه صاحب تقديم خطة ردافورد عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض فى أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفيتى فى الصواريخ البعيدة المدى . ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها فى الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى فى أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضرورى لأمن الغرب اذ لن يجازف السوفييت بهجوم على القواعد الأمريكية فى أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة . ولذا فقد أنشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM's) فى إيطاليا وتركيا وبريطانيا .

وقد كان فى مركز هذا الصواريخ فى أوروبا إيجاد حلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة .

على أنه بمجىء الإدارة الأمريكية الجديدة فى عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية ذلك أن حكومة كيندى طورت فى عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النظرية فى عهد جونسون .

وتتمثل فى :

١ - « الرد المرن » :

تحولت إدارة كيندى من نظرية الحرب العامة التى ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة الى استراتيجية « الرد المرن » والتى

وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدد خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة ، وتستهدف هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هي تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو . وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقى ضربة سوفيتية أولى . واستند في ذلك الى نظرية القوة المضادة ، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما وصلت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فإنها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو .

والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدي وإنما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التي قد يحتفظ بها العدو كاحتياطي لاستخدامه بعد توجيه الضربة الأولى .

٢ - معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزي للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين . ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنه « معادى » للناتو . ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها « خطيرة » و « باهظة النفقات » .

ويفسر « البنتاجون » ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة .

٣ - الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الأمريكية يعول عليها كثيرا لأنها فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب إخضاعها للإشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة .

كذلك فإن النظرية الجديدة تعارض تركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية في القواعد الأمريكية عبر البحار ولذا فقد تم سحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وإيطاليا وتركيا في عام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هي أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة في قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها .

٤ - الدفاع التقليدي :

وإذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنية في أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها ، فإن هذا يعني أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو في ميدان الدفاع بالوسائل التقليدية . وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق « ناسو » Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذي أصبحت وفقه القوات النووية تمثل « درع » الحلف والقوات التقليدية تمثل « سيف » الحلف ، مما يعني تفضيل وجود دفاع تقليدي أساسي في أوروبا .

طبيعة الجدل : دفاع نووي أم تقليدي :

عندما حاولت إدارة كيندي في عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها في الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية ، تساءلت دول الناتو عما إذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية ، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التدعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعني تقليل الاعتماد على ما عرف « بالرادع » وأنه على العكس فإن القوات الاستراتيجية « النووية » الأمريكية يجرى توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر . وأن التدعيم الغير نووي بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فإنه سيزيد من دورها وثقلها . وأن الهدف هو مرونة الرد - وكانت إحدى السمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكي سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل .

وقد أثار جدلا لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة في قواعد في أوروبا . وكانت الولايات المتحدة حتى في وقت اتباعها لنظرية « الانتقام الشامل » تطالب حليفاتها الأوروبيات بالإسهام في القوات البرية في أوروبا . على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية في الناتو كضمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية . وعند التحول الى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع في التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكي الاستراتيجي وهو التفوق الذي لم يصبح موجودا حيث قلت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة . كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتي على التدمير في ضربة مضادة لدول الناتو ، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أي رئيس أمريكي لبدا حرب عامة .

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقتناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هي أن هذه القوات ستوفر « مهلة » في العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير وإعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم ، ومن ثم فإن استخدام القوات التقليدية يمثل « الحد » الذي لا تستخدم دونه الأسلحة النووية ؛ على أن هذه التعليقات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التي تواجه حلف الأطلسي في مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية

للاستراتيجية وبين المستلزمات السياسية للوطن الدولة ؛ وقد أدت هذه العوامل الى :

— الحاجة لوجود تحكم مركزي في العمليات العسكرية .
— رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير في اتخاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات في مجال تحديد الحادث أو الحالة التي تمثل الحرب وتعني بدايتها ؛ وكذا في مجال الاشتراك في تخطيط العمليات التي تتحدد على أساس نظرية الرد المرن .

— رغبة الحلفاء الكبار في الاشتراك في التمتع بالهيبة والقوة السياسية التي يخلعها التحكم في الأسلحة النووية .

وتمثل المشكلة اذا في صعوبة الموازنة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطي ما زال يتكون من دول ذات سيادة . والحل الوحيد هو في وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيبا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا ، لذا فالبدل هو وجود صراع بين المصالح وهو امر حتمي .

وقد تمثل هذا التعارض في المصالح في الهجوم الأمريكي العنيف الذي انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا ؛ كما تمثل في المشروعات العديدة التي تستهدف تحقيق التحكم المركزي على الأسلحة النووية للحلف داخل اطار حلف الأطلنطي الحالي .

وتمثل النقد الذي وجهته الولايات المتحدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا في أنه لا حاجة استراتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية ، وأن وجود القوات الوطنية يمثل عامل شقاق لأنه ينطوي على عدم ثقة بالولايات المتحدة ، كما أن فيه مضیعة للنفقات والأموال ، وقد يشجع على انتشار الأسلحة الذرية ؛ كما أنه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التي يقوم عليها الدفاع الأمريكي .

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة • وحاولت ادارة كيندى في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ عرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء الأوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفر الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحفظ في الوقت نفسه بالتحكم الأمريكي في هذه الأسلحة • على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الاساسى الذى كان يقلق الحلفاء ؛ والذي لم يكن عسكريا وانما كان سياسيا يتمثل في أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تكون ممكنة الا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها في العمل في المجال السياسى بنفس القدر الذى تطلب من حلفائها التنازل به في المجال العسكرى • وهذا يعنى أن مسألة التحكم في القوات النووية أكدت حاجه حلف الاطلنطى الى جهاز لمعالجة الأزمات السياسية أكثر مما أكدت الحاجة الى جهاز عسكرى لتخطيط الحرب •

ويلخص كسينجر لب هذا الجدل بأن الحوار حول التحكم في الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا :

فعلى المستوى الاستراتيجى البحث :

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذى تحدث عنه معارضوها الأوروبيون ؛ ذلك أن تقسيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل إذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة • غير أن هذه ليست الحال ، فليس حلف الاطلنطى وحدة سياسية واحدة ، وكانت هذه هى نقطة الضعف في النظرية الأمريكية إذ أنها أغفلت المضاعفات السياسية لأرائها الاستراتيجية •

موضوع التحكم النووى القوة النووية المتعددة الأطراف

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الأطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه دييجول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة . وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة ، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألماني فرنسى فى المجال النووى .

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبني هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى . وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ « أن وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ

سيكون فعالا من الناحية العسكرية .. كما أنه سوف يدعم من الانسحاب والتراط الأوروبى وذلك بإعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك فى التملك والتسيير والتحكم فى القوة النووية الجبارة على نفس الأساس الذى تشترك به الدول الأخرى الأعضاء فى هذه القوة .

ونتيجة لذلك ولسمى الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بهذا المشروع واقناع الرأى العام الداخلى به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليتها .

وقد كان الحافز المباشر على تبنى هذا المشروع هو حاجة قيادة الحلفاء العليا فى أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفييتية الموجهة لأوروبا . وكان هناك حافز آخر يتمثل فى الرغبة فى منح الحلفاء الآخرين من سلوك مسلح كل من بريطانيا وفرنسا فى تطوير برامج نووية قومية . كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل فى عزوف دول حلف الأطلسى الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير النووية فى الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية .

وكان هناك عامل حافز أخير يتمثل فى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية ، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية .

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المتنادين بالوحدة الأوروبية ، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة ، ولأن عنصر الاشتراك والتراط الذى تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا .

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب ؛ كما قصد منه إرضاء فرنسا وثارت ضده معارضة شديدة .

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها في طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة ، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية ، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدي السياسي والفلسفي الذي مثلته منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة . وتناست السياسة الأمريكية العوامل العميقة في الوحدة الأوروبية ؛ ثم أنها تناسلت الاعتراض التلقائي لدى الأوروبيين من اشتراك ألمانيا الغربية في التصرف في الأسلحة النووية وتسييرها في إطار القوة المتعددة الأطراف . هذا علاوة على أنه كان ينطوي على مغالطة ، فهذا المشروع الذي يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربي كان يخفي وراءه في الحقيقة سيطرة أمريكية ، إذ أن « البنتاجون » لم يوافق ويتبنى المشروع إلا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية .

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة أن اتجهت الولايات المتحدة إلى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن .

ويستخلص كسينجر من ذلك أنه إذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذي ثار حول مشروع القوة المتعددة الأطراف فإن عليها هي ودول التحالف الغربي أن ترجع إلى الأساسيات في التحالف وهي تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف في العصر النووي .

المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا ؟

ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب :

١ - رغبة الولايات المتحدة فى اقرار تحكم مركزى فى الأسلحة النووية فى التحالف .

والحل الأمثل من وجهة نظر البنتاجون هو فى حرمان دول التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقل النووى .

٢ - أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا ، برامج وطنية للأسلحة النووية .

٣ - أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل التحالف وخارجه .

٤ - أن المناقشات التى دارت حول مشروع القوة النووية المتعددة أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النووية فى التحالف

الغربي في الاشتراك في التحكم في الأسلحة النووية وربما أيضا
رغبتها في إيجاد شكل من تملك الأسلحة النووية .

وطبيعي أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا ،

أولا : لأن كل عضو في التحالف لديه هدفان متعارضان فيما
يتعلق بالسياسة النووية .

وثانيا : لأنه يوجد تعارض خفي بين محاولة اقرار تحكم
مركزي على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى في الحلف
بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها .

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة في الحلف ترغب
في تجنب أن تضطر الى دخول حرب نووية ضد ارادتها ، هذا من
ناحية ، ومن ناحية أخرى فانها تريد أن تكون متأكدة من التأييد
النووي من حليفاتها اذا تعرض وجودها للخطر . وهذان الهدفان
متعارضان واتباع أحدهما يعنى استبعاد الآخر .

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه في العصر النووي لا يتحقق
الترايط في التحالف الا اذا تزايد الترابط السياسي بين أعضائه
الى الحد الذي يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية
واحدة ومتجانسة . واذا تحقق هذا الشرط الأساسي فان ماعدا ذلك
من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا ، ذلك أنه اذا
لم يكن هناك اتفاق وإجماع سياسي فان المناقشات حول ادارة الحرب
النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التي ينطوى عليها الأمر .

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل
التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة الى محاولة بناء
الاتفاق السياسي الذي وحده يعطى القوات العسكرية معناها
وأهميتها ، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذي انطوى عليه
اقتراح « ماكنمارا » والذي قدمه لاجتماع وزراء دفاع حلف الناتو
في يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة
المسائل النووية .

ويرى كيسنجر أن هناك مبالغة في المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية في تأكيد استقلالها واشتراكها في اتخاذ القرارات وفي علاج المشكلات والأزمات الدولية ، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة موقفها المعارض تماما لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربى . ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية ، إلا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيئجع دولا أخرى على السعى لتملكها ، وليس هناك دليل مثلا على أن تملك الصين للقبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها .

كذلك فانه من المرغوب فيه ان توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة ، غير أن علينا أن نراعى الظروف والأوضاع القائمة والتي تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعبا . كذلك فهناك معارضة في أمريكا وفي أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدي الى سياسة أوروبية غير متعلقة ومجازفة أو أنه قد يؤدي الى الانسحاب النهائي للولايات المتحدة من أوروبا .

والخلاصة - في نظر كيسنجر - أن أى مشروع جديد في المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يركز على القوات النووية الموجودة ، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلا من التركيبات العسكرية ، كما يجب أن يترك الباب مفتوحا فى وجهه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى .

التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين العسكريين سبباً في الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين . ولكن بعض الحلفاء رءوا أن الخطر الشيوعي قد تبخر بموت ستالين ويظهر حملات السلام التي شنّها الاتحاد السوفيتي في حين رأى البعض الآخر ، أن المناذاة بالسلام ما هو الا تكتيك جديد .

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة عدم الجنب كانت تنتهي اذا لاحت فرصة للشيوعية للانتفاض على مكسب جديد .

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها أنهم رجال لا عاطفة لهم يتطلعون دائماً الى السلطة ويفعلون أى شئ في سبيلها ويعملون كقاعدة على اقضاء المنافسين . أما في المجال الخارجى فان هؤلاء القادة لا يترددون في تحقيق أى مكسب سياسى

أو اقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به ، فقد ضحوا بصداقة الغرب التى تولدت عن الكفاح المشترك فى الحرب العالمية الثانية من أجل انشاء حكومات شيوعية فى شرق أوروبا وضحوا « بروح جنيف » عندما لاحت لهم امكانية اختراق الشرق الأوسط ، واختفت روح « كامب دافيد » بانذار برلين .

ويذهب كيسنجر الى أن اعتماد السوفييت على العوامل الموضوعية هو أحد أسباب فشل المفاوضات مع الغرب ، وأن المفاوضات الشيوعيين لا يستطيعون الاعتراف بأن حجج خصومهم يمكن أن تقنعهم ، ذلك لأنهم يعتبرونهم أقل منهم فى مستوى فهم القوانين الأساسية للتطور التاريخي ، كما أنهم لا يستطيعون تبادل التنازلات مع الغرب لأنهم يعتقدون أن التنازلات تمنح بسبب المواقف الواقعية ولا تمنح لأشخاص .

ويقول كيسنجر ان أى زعيم سوفيتي لا يستطيع أن يعقد اتفاقا مبنيا على افتراض أنه قد تأثر بالصفات الشخصية لزعيم رأسمالى وليس معنى هذا أن الاتفاقات بين السوفييت والغرب غير ممكنة ، ولكنها ان عقلت فيجب أن تعكس شروطا موضوعية وليس علاقة شخصية .

ويضيف كيسنجر الى ما تقدم أن الايمان بأهمية كفاح الطبقات هو سبب تبني القادة السوفييت لفلسفة عدائية تجاه العالم غير الشيوعى ، وأنه حتى عندما نادى الحزب الشيوعى السوفيتي بالتعايش فإنه قد أعلن أنه يعارض التعايش السلمى فى « مجال الأيديولوجية » .

ويقول كيسنجر ان التعايش السلمى الذى ينادى به الاتحاد السوفيتي ان هو الا وسيلة تكتيكية للتغلب على الغرب ، والدليل على ذلك رد الحزب الشيوعى السوفيتي على اتهامات الصين من أنه يؤيد تماما تحطيم الامبريالية والراسمالية وأنه لا يؤمن بالقضاء الحتمى للراسمالية فحسب بل يفعل كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك من خلال كفاح الطبقات .

وهبله العوامل يمكن أن يتمخض عنها سياسة شيوعية توسعية يحد منها :

١ - تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفييتي من التهور الى مواجهة عسكرية ، ولذا فانه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحة حيوية مشتركة وهي منع وقوع حرب نووية .

٢ - عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية ، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا .

٣ - ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد - ضعفت وحدة العالم الشيوعي التي كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعي وعلى كون موسكو مركزا للماركسية - ضعفت بسبب الحملة ضد الستالينية ، والنزاع الصيني السوفييتي ، والطريقة التي أففى بها خروشوف .

ويرى كيسنجر أنه في الحالات التي يواجه فيها العالم الشيوعي متاعب داخلية يجب على الغرب ألا يصدق نعمة الشيوعية التي تنطق بالسلام ، ويجب ألا يضيع فرصة ، كما أن قضية السلام لا تخدم اذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى إجراء يقومون به مهما كان عدوانيا ، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النعمة من العداة الى السلام ، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات اذا اقتصرنا على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة .

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شيء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الخيال لأن الضغوط التي تجعل السوفييت يقللون من التأثير يمكن أن تدفعهم في الوقت ذاته الى فترة جديدة من العداة ، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين إعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا .

ويضئ كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفييتي فانه بقدر ما يمثل فرصة للغرب ، فانه يمثل خطرا عليه لان الغرب سوف لا يواجه فترات من العداة والوفاق الواحدة تلو الأخرى بل سيواجه فترات من العداة والوفاق في آن واحد ، كما أن

المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدي بهما الى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث في الكونجو .

ويقول كيسنجر ان خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال ستالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتي معه وظهور الوطنية الشيوعية . ولكن ينبغي التفرة بين حكومة وطنية شيوعية في شرق أوروبا وأخرى في افريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه في هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب .

ويقول أيضا ان اغراء الدخول في محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف ، ولهذا فانه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التي يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهي متضامنة على المزايا التي تحصل عليها في المدى القصير منفردة ، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا .

وينتهي كيسنجر الى القول بأن الغرب «موحدا» ستكون له مزايا هائلة في التفاوض ، كما أن الفرة الموجودة في شرق أوروبا ستمكن الغرب من موازنة سياسية تجاه كل دولة .

وفي هذه الحالة فانه سيتمكن تهيئة جو أفضل لمفاوضات سياق التسليح والتجارة بين الغرب والشرق التي تحتاج الى حل سريع .

مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات :

١ - العلاقة مع الاتحاد السوفييتي بما فيها الموضوعات المتداخلة في أي تخفيض للقوى .

٢ - العلاقات مع ألمانيا الشرقية .

٣ - العلاقات مع دول شرق أوروبا •

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح ألمانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فانه يجب التوفيق بينها والسبيل الوحيد الى مواجهة مستقبل ألمانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح ألمانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الأطلسي في موقفه منها •

ويقول كيسنجر ان الاتحاد السوفيتي يهدف الى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا ، ولكن هذا الرأي سيؤدي الى تطور للأمور بين ألمانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا •

ويرى كيسنجر انه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا على ألمانيا أن تواجه الحقيقة التي مؤداها حتمية ايجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم ، وفي هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشئ ألمانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ « هالشتين » لتحسين العلاقات مع هذه الدول التي تريد الابقاء على تقسيم ألمانيا •

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد ألمانيا لا بد أن تصطبغ بالمسألة الحساسة وهي مسألة الحدود ، وقد نشأ أصل هذه المسألة في معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضي خط الأودرئيس وهي أراض ألمانية تحت إدارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألماني منها •

ومع أنه يصعب في الواقع على ألمانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فإن هذه المسألة مع الأسف لابد أن تكون داخلية في أية خطة لتوحيد ألمانيا •

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة ألمانيا :

١ - يعلن الغرب وألمانيا الغربية أنه في الوقت الذي تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائي ، فإن الهدف الحالي هو تمكين

شعب ألمانيا الشرقية من اختيار الحكومة التي يفضلها ، وفي هذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط اجراء انتخابات حرة .

٢ - يكون لأراضى ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما .

٣ - ويمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانييتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح .

٤ - يتولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوروبا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا .

٥ - الابقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات وبعد هذه الفترة فإن هذه الزوابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التي تجريها الحكومة الموجودة فى ألمانيا الشرقية مع هذه الدول .

٦ - يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب فى البقاء فى الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب فى الوحدة . وفى كلتا الخالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح .

٧ - تعترف الدولتان الألمانيتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالى .

٨ - تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة فى ألمانيا الشرقية انتخابا حرا ، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر .

٩ - تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية .

ما هو النوع المطلوب من المشاركة في الحلف الأطلسي ؟

يوجد حلان لتقوية التحالف الأطلسي ، هما تحسين طرق التشاور ، وانشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلو على سلطات الدول .

مشكلة المشاورات :

يعتقد كيسانجر أن المشكلة الصعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل :

١ - الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بميزان القوى الحالي يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنية بحتة .

٢ - الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنها تخلق مجموعة من العقبات في وجه المشاورات المجدية .

٣ - في تحالف يضم دولا غير متساوية في الحجم أو القوة فإنه من الطبيعي أن تكون هناك خلافات مستمرة .

ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكي أوروبى وثيق على المستوى العالمى مرجعه الى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث . وطبقا لهذا رأى فإن وحدة أوروبا وتدخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة فى الأعباء المالية .

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسئوليتهم الدولية الى أنهم كانوا قد اضطروا الى التنازل عن مصالحهم فى العالم وأن مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا فى تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسى اذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التى تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا ، بل أن الالتزام الأمريكى بدور عالمى قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه .

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجاً جذرياً للخلافات داخل المجتمع الأطلسى ، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها .

ويمضى كيسنجر قائلا انه اذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية فى كل مكان فإنه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف . وهكذا فإن كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالي فإن نزوع الاتحاد السوفييتى الى القيام بمغامرات سوف يقل . فتستطيع أوروبا أن تحل قدرا أكبر من المسئولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها وعلى حلف الأطلسى أن يقرر ما اذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى . وعلى كل حال فإن مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق . وتمشيا مع هذا رأى فإن حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل .

ويختتم كيسنجر حديثه فى هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستعتمد فى إيجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من

انفعاعاتها وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة ، التحسينات اللازمة .

كما ان إحدى المشكلات الرئيسية في الفكر السياسي الغربي تتلخص في كيفية الموازنة بين الوحدة والاختلاف ، والواقع أن التركيز على الوحدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقوة على الابتكار ، فالتركيز على الوحدة يؤدي إلى الجمود الميت في حين أن المبالغة في الاختلاف كفاية تؤدي إلى عداوة للأفكار العظيمة ، كما تؤدي إلى الصعيد السياسي إلى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية .

وهكذا فإن ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربي .

التداخل الأوربي :

منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسي هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة . وهي ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعلو في سلطاته سلطات الدول الأوروبية . وهي في هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة .

على أن هذا الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور ، ذلك أن الطرق والوسائل التي تم بها التداخل الاقتصادي الأوروبي لا يمكن تطبيقها في المجال السياسي وبالتالي قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المفهوم الأمريكي للوحدة الأوروبية ، سالف الذكر ، علاوة على أنه صعب التحقيق ، فإنه قد حال دون قيام وحدة أوروبية .

ويرى كيسنجر أنه على الولايات المتحدة أن تترك التطور الداخلي نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم وأن تستخدم نفوذها في إعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسي بدلاً من الاستمرار

فى التمسك العاطفى لصانعى السىاسة الأمريكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بإنشاء جهاز يعلو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة .

اذ أنه فى الوقت الذى يجب على الولايات المتحدة فيه أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين ، فإنه من المشكوك فيه أن المصالح الأمريكية الوطنية أو الأطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الأمريكية المنوه عنها .

أن هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية ، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة « فوشيه » التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية . وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقريبا فوراً نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل ، وبذلك تضع نهاية للتطور نهو الهدف المبتغى . كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الأطلسية بدلا من نظرية القوتين التوأمين السائدة حاليا . فأوروبا الاتحادية سوف تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر الى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المقروض انشاؤه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به .

فاذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فان ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة ، وطالما أن الحلف لا يستطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فإنه سوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلي عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته .

ويقترح كيسنجر إنشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - ألمانيا وعضو سادس ينتخب دوريا .

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسي وعليها أن تحدد حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة ، ويجب على هذه اللجنة أن تعطى الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية ، كما يجب أن تكون هذه اللجنة السلطة السياسية للقوة النووية المتحالفة المقترحة ، وأخيرا فإنها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة .

ولما كان الحلف يضم دولا ذات سيادة فان تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدودا ، وعلى هذا فلكل عضو الحق في إستئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف وبالإضافة الى ذلك وفي بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف .

وفي إطار الاقتراح المتقدم فان الدول الأوروبية تستطيع اذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق ، وعلى سبيل المثال فان الاتحاد الأوروبي الغربي WBU يمكن أن يتولى مسئولية الجزء الأوروبي من القوى النووية المتحالفة ، وأن يساهم في خطط الناتو المشتركة .

فاذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوعمين .

فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|-----------------------|--------|
| نبذة عن هنرى كيسنجر . | ٥ |
| تقديم | ١١ |

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

| | |
|---|----|
| مقدمة | ١٧ |
| الموضوع الأول : الادارة الداخلية والسياسة الخارجية .. | ١٩ |
| الموضوع الثاني : المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية .. | ٤٩ |
| الموضوع الثالث : المفاوضات الفيتنامية .. | ٧٦ |

الكتاب الثانى

ضرورة الاختيار

| | |
|-------------------------------------|----|
| الفصل الأول : حول ضرورة الاختيار .. | ٩٥ |
| الفصل الثانى : حول مشاكل الردع .. | ٩٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|-------------|
| الفصل الثالث : غرض القوة الرادعة . | ١٠٥ |
| الفصل الرابع : تقييم الحرب المحدودة .. | ١١٨ |
| الفصل الخامس : الولايات المتحدة وأوروبا .. | ١٢٧ |

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

| | |
|--|-------------|
| الفصل الأول : طبيعة المشكلة | ١٤٩ |
| الفصل الثاني : الموضوعات السياسية | ١٥٦ |
| الفصل الثالث : أزمة برلين - معاهدة ناسو - ألمانيا الغربية | |
| - بريطانيا عام ١٩٦٣ | ١٦٧ |
| الفصل الرابع : طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية | ١٦٩ |
| الفصل الخامس : موضوع التحكم النووي - القوة النووية | |
| المتعددة الأطراف | ١٧٨ |
| الفصل السادس : المشكلة النووية | ١٨١ |
| الفصل السابع : التوقعات السياسية | ١٨٤ |
| الفصل الثامن : ما هو النوع المطلوب من المشاركة في | |
| الحلف الأطلسي ؟ | ١٩٠ |

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٣/٢٣٥٤

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHEQUE ALEXANDRINE

كتاب الساعة



المدينة المنورة العامة للكتاب

Bibliotheca Alexandrina



0388493

٢٠